وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

العنوان

الهجرة غير الشرعية عبر البحر

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاجتماعية

تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

من إعداد الطالبين :

- إبراهيم بوذينة
- إبراهيم فندوشي

تحت إشراف :

- الدكتور عادل بلقاسم

السنة الجامعية: 2021/2020 م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إليك يا من يقف التكريم حائرا عاجزا عن تكريمك

إليك يا من تعجز الكلمات عن ذكرك والتعابير عن وصفك

إليك يا من أتيتنا بالتقدير كلمة ما وفى ببعض قدرك إليك منا كل الحب والود والوفاء

لا تحمل قواميسنا كلمة شكر أو عبارة إمتنان تعبر عما في القلوب

ولكن لعل دعواتنا تطرق أبواب السماء فتكون أبلغ من حروفنا المتلاشية في هذه اللحظة

إلى الدكتور الفاضل بلقاسم عادل

إهداء

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الّذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، وأدامهما نورا لدربي، أبي **لعموري** وأمي الحبيبة **فاطمة**.

ولكل عائلتي الكريمة الّتي ساندتني ولا تزال، من إخوة وأخوات:

"لخظر، عبد الحميد، حبيبة، رشيدة، مليكة وفضيلة"

وإلى رفقاء مشواري الدراسي، كل من: **"هشام، اسماعيل، رشيد، عباس، يوسف وأسامة"**

كما اهدي تحياتي إلى كل من:" **كريمة، زينب، أمينة وخديجة"**

وإلى كل من البراعم: "**أسيل، آية، رضوان، نسرين، مريا، عماد**"

وخاصة إلى الدكتور "**بلقاسم عادل**" الّذي ساندنا في إتمام هذه المذكرة، أوجه له فائق الشكر والتقدير والاحترام.

وإلى زميلي في المذكرة ورفيق دربي وأخي "**قندوشي إبراهيم**"

بوذينة ابراهيم

إهداء

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الّذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، وأدامهما نورا لدربي، أبي **رابح** وأمي العزيزة **حدّة**.

ولكل عائلتي الكريمة الّتي ساندتني والّتي لا تزال، من إخوة وأخوات:

"**مصطفى، كريم، يوسف، حبيبة، محمد، رمضان**"

وإلى رفقاء مشواري، كل من: "**منير، هشام، رشيد، إبراهيم (الشيخ)، ومعاذ**".

كم أهدي تحياتي إلى **إيمان**.

وإلى كل من البراعم: " **محمد أيمن، ياسر، لقمان، تسنيم ومنال**"

وخاصة إلى الدكتور "**بلقاسم عادل**" الّذي ساندنا في ختام هذه المذكرة، وأوجه له فائق الإحترام والتقدير والشكر.

وإلى زميلي في المذكرة، ورفيق دربي، **بوذينة إبراهيم**.

فندوشي ابراهيم

فهرس المحتويات

العنوان	صفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار المنهجي	
أسباب إختيار الموضوع	2
أهمية الموضوع	3
أهداف الموضوع	4
الاشكالية	4
التساؤلات	6
الفرضيات	6
تحديد المفاهيم	7
الدراسة السابقة	8
عينة البحث	13
منهج الدراسة (المستخدم)	13
أدوات جمع البيانات	13
الفصل الثاني : سوسيولوجية الهجرة	
تعريف الهجرة	15
مدخل نظرية عامة	19
النظريات المفسرة للهجرة	26
الفصل الثالث : واقع الهجرة غير الشرعية عبر البحر في الجزائر	

دراسة تحليلية لمعطيات الهجرة غير الشرعية لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 للموقوفين من طرف الدرك الوطني عبر ولايات الوطن	36
القراءة السوسيولوجية للمهاجرين غير الشرعيين خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020	115
نتائج الدراسة	117
الخاتمة	119
قائمة المراجع	121

مقدمة

على امتداد التاريخ البشري ، كانت الهجرة ولا تزال تساهم في إعمار الأرض وتلعب دورا هاما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات مما يسمح بالتلاحق الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة، وهي تشكل تعبيرا عن رغبته الفرد في التغلب على الظروف الصعبة والهروب من الفقر وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش الكريم ، واليوم أدى التطور الغير المسبوق لوسائل الاعلام والاتصال والمعلوماتية إلى زيادة عدد الافراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى تتفر الشغل كانعكاس أول للعولمة الليبرالية في بلدان العالم الثالث،

وفي هذا الاطار تفاقمت مشكلة الهجرة خاصة من الشمال الافريقي بوابة الجنوب إلى أوروبا الغير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين بعد أن كانت في حاجة ماسة إلى اليد العاملة المهاجرة لإعادة اعمارها بعد الحرب العالمية الثانية.

ونظرا لتعقد وامتداد ظاهرة الهجرة وتعدد أشكالها واختلاف أساليب تحقيقها فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، ومن أهمها الهجرة غيرالشرعية عبرالبحرالتي اصبحت موضوع اهتمام كبير للمجتمع الدولي باعتبارها من القضايا الشائكة سواء بالنسبة للدول التي تعتبر مصدر المهاجرين او التي تعتبر محطة انتقالية او الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين ولعل منطقة البحر المتوسط نموذجية لملاحظة هذه الظاهرة اذ تعد نقطة عبور من شمال افريقيا ودول الساحل نحو اوروبا ففي البلدان المغاربية تعود جذور الهجرة غير الشرعية الى الحرب العالمية الاولى حيث ادى الى توافد المغاربة نحو اوروبا الى اعادة تشغيل المصانع المشلولة وكذا الانظمام للجيش وتطورت عبر فترات تاريخية لتتازم الاوضاع في اوروبا اليوم وتشكل بذلك ازمة المهاجرين غير الشرعيين اذ لا بد من مواجهتها والحد من التدفق وبالمقابل ستظل الهجرة غير الشرعية من البلدان الشرقية نحو اوروبا بسيطة مقارنة بنظيرتها المغاربية على الرغم من وجود الدوافع نفسها. والجزائر ليست بمعزل عن هذه الظاهرة ونظرا لانعدام

ونقص الدراسات التي تهتم بالهجرة غيرالشرعية عبرالبحرفقد تم اختيارنا لموضوع الدراسة المتمحورحول الهجرة غيرالشرعية ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل معطيات مقدمة من طرف الدرك الوطني معتمدين على خطة محكمة متكونة من ثلاثة فصول ، الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة ، الفصل الثاني: سوسيولوجية الهجرة ، الفصل الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية عبر البحر في الجزائر.

الفصل الاول : الاطار المنهجي للدراسة

أسباب اختيار الموضوع:

1-1 الاسباب الذاتية:

نظرا لطبيعة دراستنا التدريجية في ميدان علم الاجتماع والذي يهتم بمختلف الظواهر الانسانية من خلال منشأها وسبلها التطورية ومحدداتها المختلفة فرض هذا الموضوع نفسه من خلال انتشاره الواسع وفداحة نتائجه.

وبحكم طبيعة التخصص علم الاجتماع الجريمة والانحراف أردنا معرفة الأسباب والدوافع النفسية والاجتماعية التي جعلت الشباب يصر على هذا الاختيار رغم الاخطار المريرة التي تحيط به.

زيادة على ذلك الكم الهائل من المعلومات والأخبار التي تطالعنا بها وسائل الإعلام الوطنية والاجنبية عن تفاقم هذه الظاهرة ، ورغم الاف الموتى ومئات المفقودين لازال الشباب يقامر عليها لحل مشاكله.

1-2 الأسباب الموضوعية:

- ندرة الدراسات التي اهتمت بموضوع الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالاعلام مباشرة وذلك لما تكتسيه هذه الظاهرة من سرية خاصة بعد نص التجريم الذي أصبحت بمقتضاه جريمة.
- كشف الستار عن خبايا وأسرار المهاجرين غير الشرعيين والوصول إلى الاسباب الميدانية الواقعية.
- استفحال هذه الظاهرة في لسنوات الأخيرة مقلقة وخطيرة رغم الجهود المسطرة للحد من الظاهرة.
- أهمية الظاهرة البالغة في حوض البحر الابيض المتوسط. نظرا للخسائر البشرية التي تخلفها.
- الضجة الاعلامية التي أثارتها الصحف الوطنية وخاصة بعدما قامت قناة الشروق اليومي بعرض تحقيق حول الظاهرة ومخاطرها.
- عدم اقتناعنا بالأسباب الكلاسيكية للهجرة مثل البطالة والفكر.
- محاولة التعرف على الموضوع بطريقة بعيدة عن الذاتية وكشف بعض الحقائق حول هذه الظاهرة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة الموضوع في معرفة أسباب الهجرة غير الشرعية وأثارها وكذا سبل وآليات مكافحتها ، وينطوي الموضوع على أهمية علمية كبيرة تتجسد في موضوع الهجرة غير الشرعية هو من المواضيع التي تتلقى اهتماما اكاديميا من طرف العديد من الدارسين في حقل العلوم السياسية كما أن الموضوع مشعب من عدة جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية . كما ان للهجرة غير الشرعية تأثير في رسم السياسة الجزائرية للدولة في ظل تصاعد الخطاب السياسي المعارض لتواجد المهاجرين، ومع تزايد تدفقات الهجرة في عالمنا المعاصر وتنوع أشكالها من منتظمة إلى غير منتظمة، بالإضافة إلى تزايد أعداد عابري الحدود كل يوم بالرغم من التدابير الامنية لوقف الزحف، كل هذا أدى إلى تزايد اهتمام الحكومة الجزائرية بالموضوع

أ) الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للموضوع في معرفة حقيقة أثر الهجرة غير الشرعية كمشكل في العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي وكذا دول الضفة الأخرى الأوروبية، بالإضافة إلى إعطاء صورة واضحة للتعامل الأوروبي مع المنطقة المغاربية وبالخصوص الجزائر التي تعتبر كمركز عبور للمهاجرين غير الشرعيين ، وعلى أساس هذا المشكل من خلال تقديم دراسة استشراقية تتمثل في مجموعة من السيناريوهات المستقبلية المطروحة حول هذه الظاهرة التي يشوبها الغموض والتعقيد.

ب) الأهمية العملية: تكمن طرح الأهمية العملية لهذا الموضوع من خلال أن هذه الدراسة ستثري المكتبة البحثية بموضوع جديد يرتبط بواقع الاحداث على المستوى الإقليمي والدولي، ويشجع الباحثين في حقل العلاقات الدولية وكذا التنظيمات السياسية والإدارية على دراسة مثل هذه المواضيع وتقديم رؤى استشراقية في هذا المجال.

أهداف الموضوع :

تعتبر الهجرة غير الشرعية عبر البحر أحد الطرق التي يعتمد إليها الفرد للهروب من مجتمعة إلى مجتمع تحظى فيه بميزات اجتماعية واقتصادية وحتى امنية أرقى، فهي تشكل نوعا من الانسحاب والتمرد والرفض للمجتمع الأصلي وأصبحت أكثر تفاقما إذ برزت في الآونة الأخيرة ومست العديد من الدول منها الجزائر أين ساهمت بمجموعة من العوامل في زيادة حدتها رغم تسخير الدولة كافة الطرقات لمكافحة هذه الظاهرة ممن يستلزم التعمق في دراستها بغية بلوغ الأهداف التالية:

- دراسة الخصائص السوسيودتموغرافية لعينة من المسبوقين في الهجرة غير الشرعية عبر البحر.
- فهم الأسباب والدوافع المؤدية إلى الإقبال على الهجرة غير الشرعية عبر البحر مع تحديد العوامل المساعدة في تفاقم الظاهرة.
- تقييم السياسة الجنائية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر ومدى تأثيرها في مكافحتها.
- الوصول إلى استنتاجات علمية وموضوعية يعتمد عليها لمعالجة الظاهرة والخروج بنتائج تمكننا من اقتراح أساليب التعامل مع هذا النوع من الأجرام في ظل القوانين والتنظيمات المعمول بها .
- إبراز مختلف الهيئات الوطنية في إطار مواجهة هذه الظاهرة .

الإشكالية:

إن ظاهرة الهجرة لم تكن وليدة العصر الحديث بل هي نهج الإنسان البدائي ، فكانت الهجرة أو الترحال ميزة يمتاز بها الإنسان في مجتمعاته البدائية ، و هذا بحثا عن الاستقرار و المعاش له و لأسرته فكان لابد عليه البحث عن وطن يأويه و ينتمي إليه إلا أنه لم يمنعه الانتماء من الانتقال أو التحول و التجوال من مكان لآخر باحثا عن موارد طبيعية تجعله في مأمن و منأى من الكوارث الطبيعية فالمعروف عن الإنسان أنه دائم التنقل سواء بطريقة فردية أو جماعية و تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة

عالمية موجودة في كثير من دول العالم المتقدم ، لكن الهجرة التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة ، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب و يتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي .

و قد احتلت هجرة الشباب الجزائري غير الشرعية مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام و عدد من منظمات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية و الإقليمية في الآونة الأخيرة ، خصوصا بعد أن باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق في مستقبل المهاجرين ، إذ تدفع الشباب بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصة عمل و تحقيق حلمهم لحياة أفضل ، ضف إلى ذلك ظهور وسائل الإعلام و تطورها أو ما يسمى بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي تعتبر آلية من آليات التغير الاجتماعي ، و هذا التغير هو تحول من حالة إلى حالة داخل المجتمع أو بعبارة أخرى الانتقال من حالة إلى الحالة غير التي كانت عليها في السابق ، فهذه الوسائل سابقة الذكر و التي تصدر منها صور و التي يتلقاها الشباب من مختلف الوسائل خاصة المرئية كالتلفزيون و الأنترنت و هذا ما يفرض عليهم حالة من الانسلاخ و الانسحاب التام من المجتمع و كذا التفسخ عن المعايير و القيم الاجتماعية و هذا ما يعبر عنه بحالة الاغتراب ، الشاب كغيره من الشباب الذي يطمح إلى الرفاهية و يحاول أن يتجاوز حالة الضياع الاجتماعي التي تعرض لها بسبب العنف الممارس ضده ، مما يتضح به إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية التي أصبحت الحل الوحيد لحل مشاكله و كرد فعل طبيعي و تعبير عن الوضع و حالته التي آل إليها ، كما أن هذه الهجرة غير الشرعية و التي أضحت ثقافة راسخة في ذهنية و عقلية الشباب الجزائري .

وما زاد في تفاقم ظاهرة الهجرة السرية هي نظرة المجتمع لهذا المهاجر (الحراق) على أنه الضحية حيث نجد بما يسمى بالتواطؤ الاجتماعي الذي يعتبر محفزا للهجرة ، فرغم الجهود المبذولة من

طرف السلطة القائمة على الحكم في الجزائر إلا أنها في تزايد مستمر فما هي أهم الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

التساؤلات:

. لماذا تتزايد الهجرة الهجرة غير الشرعية رغم الإجراءات الأمنية الصارمة المتخذة من قبل المناطق الطاردة والمناطق الجاذبة؟

. ماهي أهم مناطق استقبال ظاهرة الهجرة الغير الشرعية؟

. هل عدم تلبية حاجات وتحقيق طموحات الشباب الجزائري هي سبب من أسباب الهجرة غيرالشرعية؟

. هل تعاطي المهلوسات يشكل سببا رئيسيا في الرغبة بالهجرةغير الشرعية عبر البحر؟

الفرضيات:

. تتزايد الهجرة غير الشرعية رغم الإجراءات الأمنية الصارمة المتخذة من قبل المناطق الطاردة والمناطق الجاذبة.

. يختار الحراقة المناطق التي تتناسب مع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

. عدم تلبية حاجات وتحقيق طموحات الشباب الجزائري هي سبب من أسباب الهجرة غير الشرعية.

– تعاطي المهلوسات يشكل سببا رئيسيا في الرغبة إلى الهجرة غير الشرعية عبر البحر.

تحديد المفاهيم:

1- مفهوم الهجرة:

أ) الهجرة لغة: اسم من هجر يهجر هجرا وهجرانا، قال ابن فارس / الهاء والجيم والراء أصلان، يدل أحدها على قطيعة وقطع والآخر على شد شيء وربطه أما الأول الهجر ضد الوصل وكذلك الهجران وهاجر القوم من دار الى دار: تركوا الاولى للثانية، وضبط ابن منظور أيضا بمعنى الخروج من أرض إلى أرض.

ب) الهجرة اصطلاحا :الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان لآخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

2- تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية : هي اتصال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

أ) التعريف القانوني: لقد جاء في المادة 175 مكرر 1 من قانون العقوبات لسنة 2009 لتعريف الهجرة غير الشرعية "على أنها مغادرة الاقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك باستحالة هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيال أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة ، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وهي أيضا مغادرة الاقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود للدخول والخروج وبدون إذن من الجهات المختصة.

التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية:

هو عبور الحدود الجوية والبحرية والبرية بصفة غير قانونية أو الإقامة في بلد بطريقة غير قانونية أو دون العبور على إحدى المراكز الحدودية بوثائق مزورة أو بانتحال هوية غير هوية المسافر وقد يكون

الانتقال بصفة قانونية لكن الإقامة تكون بعد انتهاء المدة القانونية للإقامة وهنا يعتبر الشخص مهاجر أو مقيم بصفة غير شرعية.

الدراسات السابقة:

-دراسة بعنوان ظاهرة الهجرة السرية لدى الشباب (دراسة ميدانية لميناء الجزائر العاصمة 2010/2009 للطالب فاضلي مخلوف[1]

-دراسة لنيل شهادة ماجيستير تخصص علم الإجتماع جنائي حيث كانت الإشكالية ماهية أهم العوامل التي أدت بالشباب الجزائري إلى انتهاج أسلوب الهجرة غير الشرعية؟

محددا فرضياته على النحو التالي:

- للفقر دور في لجوء الشباب الجزائري للهرج السرية
- للبطالة دور في لجوء الشباب الجزائري للهجرة السرية
- للتهميش والإقصاء دور في لجوء الشباب الجزائري للهجرة السرية
- للتفكك الأسري دور في لجوء الشباب الجزائري للهجرة السرية.

أما عن النتائج فقد توصل إلى:

-بالنسبة للفرضية الاولى فإنه توصل إلى أن الفقر له دور في الظاهرة حيث وجد أن 92% يحاولون الفرار إلى الخارج بسبب الفقر.

-أما بالنسبة للفرضية الثانية فقد وجد أن 87% من المبحوثين يعانون من البطالة .

[1] فاضلي مخلوف: ظاهرة الهجرة السرية لدى الشباب – دراسة ميدانية لميناء الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009.

-أما بالنسبة للفرضية الثالثة فقد وجد أن 83% من المبحوثين يشعرون بالتهميش والإقصاء وهذا سبب كفيل يجعلهم يفرون نحو الخارج في حين وجد أن نسبة 59% من العينة المدروسة أقرت توترات داخل الأسرة والذي يفسر العلاقة الموجودة بين التفكك الاسري والهرب عن طريق الهرجة غير الشرعية ، والملاحظ من الدراسات السابقة أن أسباب الهجرة غير الشرعية أسباب هي مادية بحته مثل الفقر والبطالة والتي يسعى المهاجرون جراءهما للبحث عن الرخاء الاقتصادي حسب اعتقاد هؤلاء المهاجرين السريين.

الدراسة الثانية:

-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب (2011-2012)، جامعة الحاج لخضر باتنة، من اعداد الطالبة فايزة بركان وكانت بعنوان آليات التحدي للهجرة غير الشرعية وخلصت الدراسة في الأخير بعض النتائج وهي:

-العمل على احترام حقوق الإنسان فيما يخص التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين.

-تشديد العقاب على أفعال التهريب البشري وكذا الاتجار بالبشر

-تكثيف الجهود الوطنية والدولية من أجل القضاء على الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية .

الدراسة الثالثة:

-دراسة ابراهيم (2013) بعنوان : أثار الهجرة الافريقية غير الشرعية إلى اوروبا بلدان العبور"

تهدف الدراسة إلى توضيح أثار الهجرة الافريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلان العبور ليبيا نموذجا ، حيث بينت الدراسة أن ظاهرة الهرجة غير الشرعية تمثل هاجس يهدد سلامة الوطن والدول التي تستقبل المهاجرين الغير شرعيين، باعتبار أن ليبيا من دول العبور والتعرف على المجهود المبذول من قبل القيادات المحلية والليبية والدولية ، وكيفية علاج الأثار السلبية ودوافعها ، وقد بينت الدراسة أن هناك انتشارا واسعا لعصاباته، وتهريب البشر والتجارة بالأعضاء البشرية وقطع

الكهربائي وانتشار الامراض المعدية وخلق سوق سوداء ، أماد دور القيادات المحلية الليبية فإن الجهود التي بذلوها غير كافية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وأ، بعض القرارات التي تم اتخاذها من قبل القيادات ليست مفعلة.

– دراسة الحوات (2017) : بعنوان: "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي" هدفت الدراسة إلى استعراض نموذج من نماذج الهجرة غير الشرعية التي تتم بين ضفتي الصحراء الكبرى في إفريقيا والضفة الشمالية للبحر المتوسط وخاصة إيطاليا عبر الشواطئ الليبية وإلقاء الضوء على الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا عبلا الصحراء الكبرى ليعبر بشكل مؤقت إلى ليبيا ومن ثم متابعة عبر البحر المتوسط إلى جنوب أوروبا وبشكل أساسي إلى جبون إيطاليا.

ومن تحليل ما توفر للباحث من بيانات تبينت أن الهجرة غير الشرعية يدفعها ويحركها الفقر والبطالة بشكل أساسي، وكذا انخفض المستوى المعيشي في القارة الإفريقية ، والهجرة غير الشرعية تعبر الصحراء الكبرى لتستقر مؤقت في ليبيا ، وتواصل تحركها بقوارب الموت عبر البحر المتوسط عبر البحر المتوسط إلى جنوب إيطاليا ، ومشكلة الهجرة غير الشرعية تتطلب النظر إليها كمشلكة اجتماعية واقتصادية قبل النظر إليها بأنها مشكلة أمنية ، وفي جميع الأحوال فإن وضع الهجرة غير الشرعية الآن يتطلب معالجتها على مستويين : الأول إقليمي بين ليبيا والإتحاد الأووبي ،والثاني بين ليبيا وإيطاليا في شكل اتفاقية ليبية إيطالية للتعامل مه هذه الهجرة معلوماتيا وعلميا في حوض البحر المتوسط ولابد أن تتشارك بعض الابلدان الإفريقية خاصة المحيطة بليبيا في شروط عناصر هذه الاتفاقيات وما يترتب عليها من التزامات على كافة الأطراف.

–دراسة "د. عبد الله أحمد عبد الله المصراتي[1]" التي كانت تحت عنوان الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين لمركز فنقودة بمدينة بنغازي.

وهدفت الدراسة إلى: التعرف على أهم الخصائص الديمغرافية للمهاجرين غير الشرعيين بالمجتمع الليبي.

التعرف على الاوضاع الاجتماعية والإقتصادية التي ينتمي لها المهاجر غير الشرعي في مجتمع الدراسة

التعرف على تجارب لخبرات المهاجرين غير الشرعيين في رحلة الهجرة غير الشرعية التي تعرضوا لها بما في ذلك استطلاع الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة غير الشرعية والسبل التي سلكوا بها.

محاولة الوقوف على أهم عوامل الطرد التي تعرض لها المهاجر وأيضا عوامل الجذب والعوامل المشجعة على اختيار ليبيا تحديدا دولة مقصد أو عبور.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- أغلب مفردات العينة غير محترفين أو مؤهلين ، فأغلبهم يعملون بأعمال غير متخصصة مثل الحلاقة، والرعي والتجارة، والبناء وقيادة السيارات والأعمال الحرة ، وقد تبين أن 60% كانوا عاطلين عن العمل وأن 70% كانوا طلابا قبل الهجرة.
- وقد قيم ما نسبتهم 67% أ، دخولهم غير ككافية أو هي كافية إلى حد ما لسد احتياجاتهم فقط وق يرجع تدني مرتباتهم إلى عدم تأهيلهم من جهة ورغبتهم في الحصول على عمل أيا كان ، من جهة ثانية للانفاق على أنفسهم وعلى ذويهم ببلدانهم الأصل.

[1] د. عبد اله أحمد عبد الله المصراتي، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي- المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلة (30)، العدد (59)، الرياض 2014.

- دراسة د. علي طلبة محمد ابراهيم[1]: "التي كانت تحت عنوان "دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري، دراسة ميدانية على عينة من الشباب المهاجر"

وتهدف الدراسة إلى التعرف على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها:

-فيما يتصل بالمرحلة العمرية لعنية البحث ، أبانت الدراسة على أن غالبية عينة الدراسة وبنسبة (88.33%) من اجمالي العينة الكلية أعمارهم أقل من 35 سنة.

-أكدت نسبة (59.33%) من اجمالي العينة بأنهم لا يقومون بأي عمل رغم حصول أغلبيتهم على مؤهل علمي ولكنهم فشلوا في الحصول على أي وظيفة منذ تخرجهم.

-وعم الحالة الاجتماعية أشارت الدراسة الميدانية أن هناك نسبة كبيرة من عينة البحث بلغت (62.67%) من اجمالي العينة من غير المتزوجين.

-أكدت نسبة (56.67%) من اجمالي العينة أن الغيرة من التجارب الناجحة للآخرين الذين استطاعوا أن يحققوا مستويات مادية مرتفعة من خلال الهجرة لدول أوروبا ، شجعتهم على خوض تجربة الهجرة لدول أوروبا.

-أكدت الدراسة الميدانية أن نسبة (82%) من العينة رأت بأن وسائل الإعلام المختلفة لعبت دورا في إقبال الشباب على الهجرة غير الشرعية من خلال رسم صورة سوداء عن الواقع الإقتصادي والإجتماعي الذي يعيشه الشباب.

- دراسة "د.فتيحة كركوش [2]" التي كانت بعنوان : "الهجرة غير الشرعية في الجزائر" دراسة تحليلية نفسية اجتماعية التي تم نشرها في مجلة " دراسة نفسية وتربوية " العدد الرابع ، جوان 2010.

[1] د. علي طلية محمد ابراهيم، دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري ،دراسة ميدانية على عينة من الشباب المهاجر، مصر، دت.
[2] فتيحة ككوش ، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ، مجلة دراسات نفسية وتربوية – العدد الرابع، جوان 2010.

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة أن تسلط الضوء على مسببات هذه الظاهرة وتبحث في خصوصياتها وخصائص المهاجرين من حيث الجنس ووضعياتهم المختلفة وذلك من خلال بعض الاحصاءات والقرارات المستمدة من الجرائد اليومية، من خلال تقديم رؤية موجزة بخصوص ظاهرة الحرقة في الجزائر.

وقد توصلت إلى أن الظاهرة تستدعي الدراسة والإهتمام من طرف الجهات المختصة وبذل المجهودات الضرورية قصد إيجاد الحلول الناجحة لمشكلات الشباب.

كما أن الحلول المعتمدة من الضروري أن تعالج القضية وفق الخصوصيات المحلية لانه لا تمكن على الإطلاق استيراد حلول خارج هذا الإطار لمعالجة قضايا تستمد جذورها في الأصل من أعماق هذا الوطن.

العينة:

في مثل هذه المواضيع الحساسة نوع العينة الذي يتلاءم مع طبيعة موضوع الحرقة هو العينة القصدية، أي معرفة الافراد الذين بادروا وحاولوا الهجرة الذين تم توقيفهم

المنهج المستخدم:

تعتمد على المنهج المسح الاجتماعي الكلي للموقوفين لدى مصالح الدرك الوطني والامن الوطني

أدوات جمع البينات:

استعملنا في أدوات جمع المعطيات الاستمارة.

الفصل الثاني :

سوسيولوجية الهجرة

تعريف الهجرة غير الشرعية:

تعريف الهجرة:

لغة: من هجر، تهجر، هجرا، تباعد الشيء أو الشخص هجرا وهجرانا : تركه وأعرض عنه، وهاجر ترك وطنه، فالهجرة انتقال الناس من موطن إلى آخر[1].

جاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل ، الهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن[2].

ويثير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر[3]، أما قاموس ويبشر فيشير بدوره إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة، الحركة من دولة أو مكان أو إلى أخرى، المرور العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو تغيير المكانة أو مستوى المعيشة[4].

ومصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاث مصطلحات في اللغة الإنجليزية فهناك مصطلح Migration ومصطلح Emigration ، ثم مصطلح Immigration وهنا نذكر أن المصطلح الأول يشير إلى عملية الانتقال والحركة المستهدفة للهجرة.

[1] ابراهيم قلابي، قاموس المهدى عربي عربي، دار الهدى ، الجزائر (د.س.ت) ، ص689.
[2] طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية ، رؤي مستقبلية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص14.
[3] منير البعلبكي، قاموس المورد انجليزي عربي، دار العلم للملايين (د.ب.ت) 2000 ، ص758.
[4] علي الحراكي"الهجرة غير الشرعية الى اوروبا عبر بلجان المغرب العربي، أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها، مجلة الدراسة ، العدد 28 : تاريخ الاطلاع 2019 /04/15. عن http// ::dc300.4shorod.com doc M K Gom/ previewintrn

ويشير المصطلح الثاني إلى هذه الحركة في علاقتها بالمواطن الأصلي أي أنه حركة الهجرة المغادرة أي انتقاله إلى الخارج، أما مصطلح الثالث فإنه يشير مسمى هذه النقلة عند وصولها إلى المجتمع المضيف.

أما المصطلح الثالث فإنه يشير إلى مسمى هذه النقلة عند وصولها إلى المجتمع المضيف أو بمعنى آخر فإنه يشير إلى دخول المهاجرين ولإقامتهم الاستقبال[1]. كما نجد أن المصطلح الانجليزي الفرنسي،الألماني Migatation والإيطالي Migrazione والاسباني Migration فأصله لاتيني Migare أو Migtation ومعناه حسب القواميس الغربية : "الانتقال من بلد أو مكان أو محل إلى آخر[2]

فالهجرة مصطلح لغوي سواء في اللغة العربية أو اللغات الأجنبية يقصد به خروج وانتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى كما ينبغي لها تغيير المنطقة الجغرافية أو الابتعاد عن المكان المعتاد

- **اصطلاحا :**

لقد جاء في معجم العلوم الإجتماعية أن مصطلح الهجرة يستعمل في العلوم الاجتماعية للدلالة على التحركات الجغرافية لأفراد أو جماعات، أما التعريف الديمغرافي فهو وارد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ويقول: "الهجرة شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الاصلي أو مكان المغادرة إلى اخرى تدعي مكان الوصول أو المكان المقصد ويتبع في ذلك تبدل في محل الاقامة[3]. فالهجرة في معجم السكان كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة ، ولها صلة بأكثر من علم فلها صلة بالتاريخ ، الاقتصاد، السياسة...الخ.

[1] عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون، دراسة سوسيوانتروبولوجية ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،2002، ص ص 15-16.
[2] فضيل دليو وآخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، 2003، ص16.
[3] عبد الله عبد الغني غانم، مرجع سابق، ص18.

بتعريف مصطلح الهجرة بأنه النقلة الدائمة أو الانتقال الدائم الى مكان يبعد عن الوطن الأصلي بعدا كافيا[1].

والهجرة كمصطلح قانوني كما يوضحها القانون الدولي العام هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الاقامة الدائمة فيها.

وهي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة أن تنظم الهجرة من اقليمها وإليه، وهي تتصل بالقانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية دوليه كمدى حق الفرد في الهجرة وتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بكل من الدولتين المهاجر منها والمهاجر إليها وغير ذلك[2].

كما تعتبر الهجرة الاغتراب أو الخروج من أرض إلى اخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق، كما تعني حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم سياسيا[3]. فالهجرة عملية انتقال أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادو على الاقامة فيها إلى منطقة أخرى سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة اخرى خارج حدود البلد وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطراراهم إلى ذلك[4].

الحرقة: مصطلح باللهجة العامية الجزائرية يستعمل للدلالة عن الهجرة غير الشرعية ، والحراق هو الشخص الذي يخاطر بحياته فيعبر البحر للوصول إلى الشواطئ الأوروبية[5].

ثانيا: تعريف الهجرة غير الشرعية:

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص67.
[2] طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص19.
[3] هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط ، مكتبة الوفاء ، الاسكندرية ،2000، ص143.
[4] محمد اعبيد الزنتاني ابراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية ، المكتب العربي الحديث –الاسكندرية، 20008، ص143.
[5] عبد القادر رزيق المخادي، الهجرة السرية وواللجوء السياسي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2012، ص58.

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى حيث يعرف بأنه انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، وبالتالي فهو ينطوي على دلالة مخالفة للقوانين والقواعد المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول ، فالمهاجرين غير الشرعيين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو إذن دخول مسبق أو لاحق.

والهجرة غير الشرعية كظاهرة دولية عرفتها الحدود الدولية يقصد بها اجتياز الحدود وهي تتم دون موافقة سلطات الدول الجاذبة وبدون أن تتوفر في الشخص المهاجر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود ، حيث في هذه الحركة يكون خروج الفرد من دولته الاصلية من أجل دخول الدولة الجديدة بطرق غير شرعية ، سواء بحيازة وثائق سفر احتيالية مزورة قلدت أو عدلت بطريقة جوهرية من طرف شخص مؤهل قانونيا أو سلطة مؤهلة شرعا لإصدار وثائق السفر أو الجهوية باسم الدولة ، أو تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية أما بالتصريح الكاذب أو الرشوة ، أو الإكراه أو استعملت من طرف شخص أخر غير صاحبها الشرعي...الخ ، أما الحالة الثانية فتتعلق بالهجرة عبر الاماكن غير الشرعية بغية التهرب من المراقبة الأمنية والجمركية ويعتبر المهاجر غير شرعي كل من دحل بلاد أو غادرها من غير من غير المنافذ الشرعية التي تحددها الدولة، علما أن عملية الهجرة غير الشرعية تتم إما عبر الحدود البرية، سواء سيرا على الأقدام أو استعمال وسائل النقل المناسبة وذلك بالمناطق التي تصعب حراستها. أو استعمال وسائل النقل المناسبة وذلك بالمناطق التي تصعب حراستها نظرا لشساعتها أو عدم تمكن القوات المكلفة بحراستها من احتواء هذه الظاهرة بسبب قلة العدد وتتم هذه الهجرة عبر الحدود الساحلية باستخدام جميع وسائل النقل البحرية[1]. وهنا يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالاقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو

[1] بولفير ليون وآخرون،: الهجرة الدولية :ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ترجمة فوزي سهاونة، عمان 1982، ص35.

الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة، وغالبا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادرا ما تكون فردية[1].

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يعرف بمصطلح "الحرقة" وهو الاكثر تداولا خاصة عند الشباب ، ومعناه حرق كل الاوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على امل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال، كما يقصد بها الركوب السري أو الهروب والمرور بأي وسيلة غير شرعية وغير قانونية للخروج من البلاد وذلك لوضع حد للمتابعات القضائية أو الادارية كحل كما يعني أيضا المعيشة في الخارج دون وثائق قانونية[2].

الهجرة مداخل نظرية عامة

الهجرة الأنواع والمميزات : تنقسم الهجرة تاريخيا إلى مرحلتين بدائية وحديثة

1- الهجرات البدائية :

تعتبر الهجرات البشرية من فجر التاريخ مسرحا دائما لتنقل السكان فيما بينهما، وأقدم الهجرات البشرية خرجت من جنوبي غربي آسيا وربما كان ذلك من وسطها نحو أوربا الغرب ونحو الأمريكيين في الشرق ونحو إفريقيا في الجنوبي الغربي، وكان السبب لحدوث تلك الحركات السكانية التي ساعدت على إنشاء الجنس البشري يتمثل في التغيرات المناخية التي كانت من نتائجها تكرار فترات الجفاف أو نقص الغذاء أو طرد السكان من مناطق استقرارها بتأثير الجماعات الغازية [3].

[1] محمد فتحي عيد "التجارب الدولية في مكافحة الهرجة غير الشرعية " جامعة تايق العربية للعلوم الامنية ، الرياض، 2010، ص54.

[2] سناء لعروسي "المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا"
تاريخ الاطلاع :2019/04/25. h/13.45 عن: http // ::www anewer.org/debatshow.art.asp

[3] الدكتور أحمد أبو زيد، الهجرة العودة، مجلة عالم الفكر المجلد السابع عشر، سبتمبر 1986.

نلاحظ أن الهجرات القديمة البدائية لم تكن هجرات أفراد كما هو الحال في معظم الهجرات الحديثة، بل إنها هي هجرات جماعية، تقوم بها جماعات كبيرة أو شعوب وقبائل بأكملها، بصرف النظر عن مستواها الحضاري أو الفترة الزمنية التي عاشت فيها .

وبذلك يمكننا أن نصف ضمن هذه الهجرات البدائية تحركات في جماعات الصيد والقفص في العصور المبكرة من تاريخ الجنس البشري وتزوج الجماعات، التي تعيش على الزراعة المتنقلة والتي تضطر إلى تغير مكان إقامتها كل عدة سنوات، بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض فتنتقل إلى مناطق جديدة، ما يراد بالهجرة البدائية التي تضم أعداد كبيرة جدا من البشر الذين يضطرون لتغير موطنهم الأصلي نتيجة عجزهم عن التصدي بنجاح لبعض العوامل والقوة القاهرة سواء كانت هذه القوة طبيعية أم بشرية[1]

2- الهجرات الحديثة : تنقسم بدورها إلى مرحلتين :

أولا :المرحلة الأولى

وهي تمتد من الكشوفات الجغرافية والاستعمار حتى القرن الثامن عشر، وخلال هذه الفترة لم يشهد العالم إلا قليلا من الهجرات السكانية الدولية، حيث لم تزد حملة المهاجرين عن بضع المئات من الألوف وذلك بسبب طغيان عامل المسافة.

وبعد تعمير الأوربيين لقارات العالم الأخرى عبر قاراتهم من أعظم نتائج الهجرة البشرية في التاريخ [2].

ثانيا :المرحلة الثانية

فهي تمتد من القرن الثامن عشر من وقتنا الحاضر أي منذ الثورة الصناعية التي عمت أوربا في تلك الفترة والتغيرات التكنولوجية التي أفرزتها هذه الثورة والتي ساعدت بشكل فعال على تقريب المسافات،

[1] " يوسف الصباح، البيانات الإحصائية وأسطورة لظاهرة الهجرة الدولية، مجلة عالم الفكر، م7، ع: 2 سبتمبر، ص 109-110.
[2] عبد القادر الفقيرة الهجرة من الريف إلى المدن، بيروت، دار النهضة العربية، 1996، ص102.

بسبب تقدم وسائل المواصلات وقد حدثت هذه التغيرات ولكن في وقت مبكر في كل من بريطانيا ودول غرب أوربا، ثم عمت تلك الظاهرة في سائر أنحاء العالم خاصة في القرن العشرين .

ظلت أوربا حتى اكتشاف العالم الجديد نقطة انتهاء كل الهجرات القارية حتى المشرق، ولكنها صارت بعد اكتشاف العالم الجديد نقطة انطلاق إليه، إذ توجه في بداية القرن التاسع عشر ما يقارب 57 مليون مهاجر إلى القارة الأمريكية منهم مليون وجهوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكان ما يقارب85% ، من هؤلاء قد قدموا من أوربا وتأتي هذه الهجرة الجماعية نتيجة للفرص الاقتصادية الهائلة في الأراضي.

مميزات الهجرة :

تتميز الهجرة بالعناصر الآتية :

-الهجرة ظاهرة اجتماعية تحمل ما تحمله أي ظاهرة اجتماعية من صفات تتمثل في كونها إنسانية إلزامية، عمومية تلقائية، ترابطية، موضوعية، جماعية...الخ، هذه الظاهرة تتعلق بالحاجة الحيوية للأمم والشعوب .

-تعتبر الهجرة أحد أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود، ويتبع ذلك تبدل في مكان الإقامة[1].

-حركة الهجرة هي حركة جزئية من الحركة العامة للسكان التي تعبر عنها بالمعادلة:

حركة السكان العامة = مواليد – وفيات + هجرة إلى البلاد – الهجرة منها .

[1] André bettrauione, lamobilité géographique d'une population, paris, 1966, pp 22-24

–الهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن لآخر، وإنما هي أيضا موقف عقلي اتجاه ذهني، وتوجه نفسي من الشخص ذاته، كما أن قرار الهجرة هو قرار شخصي يعتمد في الأساس على الشخص ذاته الذي يقرر أين سينتقل .

–تتم الهجرة نتيجة للحوافز الاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية والاقتصادية، وهذه الحوافز جميعها تعطي بدورها أهمية للموقع الجديد الذي تحول بناء على توفر تلك الحوافز، أو بعض منها إلى مركز جذب للسكان المهاجرين

–للرغبة الشخصية أثر على الهجرة سوءا أو لا تتم تكون عادة متفاوتة من شخص لآخر، وفقا الاحتياجات الشخصية ويقابل ذلك أن عملية كبح جناح الرغبة الشخصية اتجاه الهجرة يعتمد على قدرة استياء هذا الشخص أو عدم رضاه عن المكان الذي يستقر فيه [1].

أنواع الهجرة

هناك أنواع كثيرة من الهجرة بتنوعها الداخلية والخارجية ويمكن تصنيفها كالآتي :

أولا :تصنيف الهجرة من حيث الكم :تصنيف الهجرة من حيث الكم إلى الهجرة فردية وهجرة أمرية وهجرة جماعية

- **الهجرة الفردية :**

وهي التي تحمل الأفراد منفردين قريبا أو بعيدا من أمكنة سكنهم الأصلية، وذلك لسبب أو آخر من أسباب البحث عن العمل، طلب العلم ...الخ

[1] Pyror,r,g, the motivations of migration, studies in migration and urbanization, No Department of demogration, austration naturag university, comben, 1975,p10,

- **الهجرة الأسرية :**

عندما يقرر الفرد المهاجر عدم العودة إلى موطنه الأصلي والاستقرار في المهجر يصطحب أسرته إلى بلد المهجر .

- **الهجرة الجماعية :**

ويشترك فيها جملة من أفراد أو أسر وهي على العموم تنجم عن كارثة طبيعية أو تدهور الأوضاع الأمنية .

ثانيا :تصنيف الهجرة من حيث الكيف :تصنيف الهجرة من حيث الكيف إلى هجرة شاقولية وأفقية

- **الهجرة الشاقولية :**

وهي الهجرة التي يهدف منها المهاجر إلى أحداث تغير في مكانته الاجتماعية أوالاقتصادية أو لكلتيهما والسعي نحو ما يظن أنه الأحسن أو الأفضل[1]

- **الهجرة الأفقية :**

ويقصد بها تغيير مكان الإقامة مع احتفاظ بالعمل نفسه كأن ينتقل مزارع من قريته لضيق أرضه أو جفافها، ليذهب إلى قرية أخرى تتوافر فيها الأرض الخصبة والمياه، وفي كلتا القريتين يعمل مزارعا [2].

ثالثا :تصنيف الهجرة حسب الزمن

تصنيف الهجرة حسب الزمن الذي تستقر فيه إلى هجرة نهائية أو دائمة وأخرى مؤقتة .

[1] عبد القادر لقصير ، ، **مرجع سبق ذكره**، ص10.
[2] توفيق الجرجور، **الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري**، دمشق، 1980، ص53.

- **الهجرة النهائية أو الدائمة :**

وهي الهجرة التي تتبعها أي رغبة في العودة إلى محل الإقامة الأصلية ثانية، إذ يعتمد المهاجر إلى ترك منطقة إقامته المعتادة نهائيا والاستقرار في المنطقة أو الدولة المهاجرة إليها[1]، تتخذ الهجرة النهائية أنماطا كثيرة نأخذ منها الهجرة العمودية الهجرات التي تصاحب الغزوات العسكرية مثل الفتوحات الإسلامية، هجرة الأدمغة .

- **الهجرة المؤقتة :**

وهي عملية تمثل انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى، أو من بلد إلى آخر انتقالا مؤقتا وهي على العموم تأخذ أشكالا كثيرة، نذكر منها ما يأتي:

–حركات السكان اليومية من المسكن إلى مكان العمل وعكسه، هجرات قصيرة المدى كحركة اليد العاملة الدائمة، هجرات موسمية تتميز بأنها أطول نسبيا من الهجرات السابقة [2].

رابعا :تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين

وتصنف حسب إرادة القائمين بها إلى هجرة إرادية أو اختيارية وهجرة إجبارية أو اضطرارية أو مخططة .

- **الهجرة الإرادية الاختيارية :**

[1] - أحمد الخشاب، دراسات ديمغرافية في سكان العالم العربي، القاهرة، 1959، ص149.

[2] André bettrauione, opcit, p29

وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات باختيارهم وإرادتهم بغير ضغط أو إجبار .

- **الهجرة الإجبارية :**

ويطلق عليها أيضا الهجرة الاضطرارية أو المخططة وهي الهجرات القهرية أو القسرية التي يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم الأصلية لأسباب كثيرة :طبيعية أو دفاعية أو عسكرية من أجل الحفاظ على الأمن أو تنظيمه أو سياسية [1].

خامسا : تصنيف الهجرة حسب المكان

تصنيف الهجرة حسب المكان إلى هجرة دولية أو خارجية وأخرى داخلية التي هي موضوع الدراسة سنتطرق إليها بالتفصيل :

- **الهجرات الدولية أو الخارجية :**

الهجرة الخارجية هي عملية انتقال الأفراد والجماعات من دولة إلى أخرى طلبا للعمل، أو قرارا اضطهادا، أو تطلقا إلى مستوى حياة أفضل .

والهجرة الخارجية حق قانوني أخذه فقهاء القانون الدولي المعاصرين للإنسان بصفته إنسانا حرا كريما يتمتع بحقوق تفرض عليه واجبات، وفي هذا المعنى يقولG. scelle سيسل، أستاذ القانون الدولي

[1] عبد القادر القصير، مرجع سبق ذكره، ص 117-118.

بجامعة باريس ما يأتي" :إن الإنسان وقد ولد حرا بغير قيود، لا ينبغي أن توضع أمامه العقبات والعراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر لا داخل حدود دولية فحسب، بل خارج هذه الحدود أيضا "وتأخذ الهجرة الخارجية ثلاثة أشكال رئيسية هجرة موسمية وهجرة مؤقتة وأخرى دائمة .

- **الهجرة الداخلية :**

يقصد بالهجرة الداخلية انتقال الأفراد والجماعات بصورة دائمة أو مؤقتة، داخل الدولة من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر، حيث تتوفر فيه أسباب الرزق وقد يكون ذلك لعدم الاستقرار الفقر بيئاتهم المحلية أو لاكتظاظها بالسكان، وما يتبع ذلك من انخفاض في الأجور أو تفشي البطالة .

والواقع إن الهجرة الداخلية تختلف عن الهجرة الخارجية في طبيعتها ودوافعها والآثار التي تنجم عنها، وذلك لعدة أسباب[1]

النظريات المفسرة لحجم الهجرة وإتجاه حركة الهجرة

ينظر إلى الهجرة باعتبارها عملية معقدة وغير متجانسة، وبالإمكان تحليلها من منظورات عديدة وفي إطار نماذج تصويرية متباينة وتستطيع دراسات الهجرة أن تركز على الأفراد أو على الأبنية أو تجري على مستويات كبري أو صغرى، ونأخذ هذه الدراسات في اعتبارها ذلك المجال الواسع من العمليات التاريخية والمواقف المعاصرة .

والفكرة الأساسية في التراث المهتم بالهجرة في مختلف العلوم وخاصة بين البلاد الأقل تقدما وتلك الأكثر تقدما أو الهجرة من الجنوب إلى الشمال قتلخص في أن السكان مهاجرون إلى الشمال .

[1] الدكتور صلاح الدين نامق، الإنفجارات السكانية في العالم، القاهرة، 1964، ص 181.

وربما كانت أول الأفكار حول الهجرة الدولية والتي تبلورت في إطار نظري قد ظهرت منذ قرنين في دراسة أفرادها، عالم الاجتماع السويدي" كريجر kryger "عام 1764 حول أسباب الهجرة الدولية، وكان ركز فيها على عوامل الطرد حيث كانت السويد بلدا فقيرا يعاني من انخفاض الأجور في بعض القطاعات والضرائب غير العادلة وتدهور نظام التأمين، ويعد أقل من قرن قام العديد من الباحثين مثل ايفنشتين Revenstien " 1855 في انجلترا، و"روشبرج Rouchberge "في النمسا 1893 ، بطرح نظريات حول الهجرة الدولية وحدد" لافيسير Lavasser "في عام 1885 العوامل الأساسية للهجرة الدولية في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، ثم قدم " لي Lee" في عام 1966 تلخيصا لكل ما هو متاح في معرفة واتجاهات عامة وحصرها في مجموعة سائدة من العوامل في كل المناطق المرسلة والمستقبلة للهجرة الدولية .

أخيرا قدم كل من" جرينورد Greenword "و"مادويل Medowell "عام 1992 مسبقا لمحددات الكبرى للهجرة 64 [1].

أولا :نظرية عوامل الطرد والجذب

لقد ناقش عدد كبير من الباحثين مثل" جوليني Golini "عام1991 ، و"هايدن Hayden "عام 1991 الطرق التي تؤثر من خلالها هذه العوامل في الهجرة من الجنوب إلى الشمال .

ويمكن أن تكون عوامل الطرد بنائية مثل نمو السكان العالمي السريع وأثره على عمليات التنافس على الغذاء والموارد الأخرى .

والنمو السكاني أكثر وضوحا في البلاد الفقيرة والتي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات غذاء كبرى، ويمثل السبب البنائي الآخر في تلك الفجوة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب، وهناك أيضا قوى

[1] علي عبد الرزاق حلبي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

بنائية أخرى عديدة ولكنها كلها ترتبط فيما بينها في بناء سببي واحد، ويمكن أيضا أن ترتبط عوامل الطرد بدوافع فردية [1].

وفي حالة اللاأمن والحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها عادة تنشب بسبب مجموعة عوامل من التواترات العرقية التي تدوم طويلا، وكذلك غياب العدالة الاقتصادية وبإمكان الحرب أن تحدث تدفقا كبيرا في تيار الهجرة .

كما يوجد الاضطهاد في أجزاء كبيرة من العالم كما هو الحال في السودان ويوغسلافيا سابقا والسلفادور، وتؤدي التوترات العرقية إلى القتل في أوقات الحرب وإلى الاضطهاد في أوقات التسليم، كما أن المجاعات التي يترتب عليها معدل وفيات عالي تشير فعلا في بلدان كثيرة، ويحتمل أن يكون الفقر أكثر عامل وحيد يقف خلف تدفق تيارات الهجرة الحالية وفي المستقبل ومن الصعب بالطبع أن نحدد فجوات الفقر ولكنها بالتأكيد تشكل القوى الأساسية المعاصرة وفي المستقيل التي تدفع إلى الهجرة الدولية، العدد الكبير من الفقراء في أي بلد سوف يزيدون من التنافس على الموارد ويضيفون إلى معدلات الجريمة والعنف ويقلدون في مستويات المعيشة، وبين هذا العدد يمكن أن نجد معظم المهاجرين[2]

وقد اعتبر" بوج Boge "أن تسمي الطرد والجذب التي تتميز بها المجتمعات الأصلية للمهاجرين أو تلك التي هاجر إليها الناس متغيرات تساهم في اختيار جماعات معنية لكي تهاجر من مكان إلى آخر .

وقال أبوج Boge "في المؤتمر السكان الذي عقد في سنة 1961 "... الهجرة هي ذلك المحرك الدافعي القوي الذي يرجع أساسا إلى المجمع المحلي الأصلي أكثر مما يرجع إلى منطقة الجذب، وعندما تكون هناك ظروف طاردة قوية مع عدم توفر ظروف جاذبة قوية من الكوارث، القحط والفياضانات، فإن عملية

[1] Woifang Lutz, the future population og the world, edt unternational Institue for, Appled systems Analysis, Austria, 1996, p 442.
[2] Ibid, p 348-350.

انتخاب المهاجرين تكون في أدنى مستوياتها ذلك أن المهاجرين يطردون دفعة واحدة دون أن نجد أمامهم فرص للاختبار بين هذه المنطقة أو تلك لأنه لا توجد مناطق جذب بمعنى آخر يميل انتخاب المهاجرين في مجتمعات معينة، إلى الاختلاف تبعا لاختلاف قوي لعملية الجذب في مجتمعات أخرى، ويتناسب عكسا مع عوامل الطرد التي توجد في المجتمع الطارد .

- **تعقيب :**

ولقد اختصرت عوامل الطرد في عامل واحد كان سببا مباشرا مؤثرا على عملية حركة السكان دون أن يجعل فرص الاختيار مناطق الاستقبال على أساس عوامل الجذب، وهذا ما قد يميز في دراسة الحالة الهجرة خلال السنوات التسعينات على غرار الهجرات السابقة التي كانت أثر عملية التصنيع .

فالهجرة خلال سنوات التسعينات تضافرت عواملها إلا أن حالة الأمن وانتشار ممارسي العنف في مختلف المناطق الريفية جعل منها سببا مباشرة لحركة الهجرة من الريف إلى المدن، ويمكن أن نصنفها ضمن الهجرة العشرية والإجبارية، حيث تكون درجة الانتخاب فيها في أدنى درجاتها، واضطرت عوامل الجذب فيها في توفر السكن والأمن معا في مناطق الاستقبال .

ثانيا :التفسير البنائي الوظيفي للهجرة الداخلية

الهجرة من الريف إلى المدينة والصلة بين القرية والمدينة قديمة قدم التاريخ، فلا يكاد يوجد مجتمع إنساني لم تقم فيه علاقات في هذا النوع، وكان" زميل "من أوائل علماء الاجتماع اهتماما مما قد تنطوي عليه علاقة الغريب والمهاجر، سواء أكان قادما من الريف أو مدينة أخرى، المدينة وكيف يعامله المجتمع المضيف كذلك كان" زميل "في مقالته المدينة، والحالة العقلية من أوائل من انتبهوا إلى أن الحياة في المدينة تشكل ذهنية خاصة، حضرية يتميز على أساسها سلوك وطراز حياة السكان ومن ثم

تجد المهاجر إليها أنماطا وأساليب حياة مختلفة عما تعود عليه، فقد شكلت أفكار" زميل "وغيره من علماء الاجتماع بداية الاهتمام الاجتماعي النظري بالهجرة إلى المدينة .

فيبر Weber "الذي كان يرى أن من أهم وظائف المدينة الوظيفة التسويقية فهي المكان الذي بشوق فيه القرويون ويبيعون ما يفيض من خلال أوضح أن الريف وإن كان في فترة تاريخية إلى أيدي

عائلة كثيرة لتأمين الغذاء، إلا أن التطورات الصناعية والازدهار الاقتصادي مكنت من تقليل الاعتماد اني هذه الأيدي الكثيرة وجعل المدينة مكانا أفضل للسكني، مما أدى إلى بداية الاتجاه نحو التوازن الي بين المريف والحضر[1].

ولكن وعلى الرغم من وجود هذه الصلة التاريخية، فإن ما تقدمه المدينة من خدمات ومرافق وحريات وفرص عمل وغير ذلك تجعلها محط أنظار المهاجرين ومطمحهم، فالمدينة تتميز بأنها مركز النشاط الاقتصادي حيث تقام فيها العمليات والصفات التجارية إذ يهاجر مراكز المال والاقتصاد، إضافة إلى أن بها المصالح الإدارية المختلفة والمؤسسات التربوية والتعليمية والعلمية هذا وتتميز الحياة الاجتماعية والثقافية في المدينة بالتنوع وبنوع من السامع الاجتماعي الذي يعطي فرصا في الترويح عن النفس والتعبير عن الذات [2].

كذلك تتميز المدينة بوفرة الخدمات الكهرباء والماء والسكن المريح ووسائل الحياة العصرية والمدن مكان آمن وفرص العمل، لكل هذه الأسباب كانت المدينة محط أنظار المهاجرين بينما كان الريف بالمقارنة متخلفا وساكنا لا يحقق للشباب المتعلم ما يطمح إلى الوصول إليه إلا في حدود ضيقة، هذا وغالبا ما تسيطر على الحياة الريفية عادات وتقاليد قديمة تجعل الحريات والتنوع والتعدد الثقافي الذي كلمة المدينة

[1] نور باقادر العمودي، الهجرة الريفية الحضرية، دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة، دار المنتخب العربي، بيروت، 1994، ص 21.
[2] على عبد الرزاق حلبي، مرجع سبق ذكره، ص 218. :

وبريق خاص، ففرص العمل والتعليم والحراك الاجتماعي والمهني غالبا ما تكون في المدينة أفضل مما هي عليه في الريف، وتعاني المناطق الريفية في أجزاء كبيرة من العالم من تخلف تنموي مقارنة بالمدينة، أدى إلى ركود اقتصادي فيها مما يدفع بأعداد متزايدة من الناس إلى الهجرة، وهذه الظروف الاجتماعية دفعت بعض الدارسين إلى القول بنظريات اجتماعية تحاول تفسير حياة المهاجرين وقدرتهم على التعامل مع أوضاع المدينة [1].

ثالثا : نظرية التغيير الاجتماعي

تفسر هذه النظرية الهجرة من خلال ربطها بالتغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع فيقدم "

زلنسكي Zelinsky "تفسيره للهجرة من خلال ذكر خمس مراحل تاريخية تمر بها هي :

- **مرحلة المجتمع التقليدي** : وكانت الهجرة فيه محدودة وذات طابع دوري، إذ كان المجتمع ككل محضورا مكانيا بحسب الممارسات العرفية والتقاليد
- **مرحلة المجتمع الانتقالي** : والذي يتميز بارتفاع سريع في معدلات الإنجاب ومن ثم زيادة في السكان نتجت عنها هجرة واسعة وبالذات الهجرة الريفية والحضرية
- **مرحلة المجتمع الانتقالي في مراحله المتأخرة** :حيث تتقلص معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ويصاحبها تدهور في معدلات الهجرة .
- **المجتمع المتقدم** :الذي يتميز بتدني معدلات الإنجاب والوفاة وتدني معدلات الهجرة الريفية الحضرية واستبدالها بالهجرة بين الحواضر أو المدن والانتقال داخل الحواضر ذاتها[2]

[1] نور باقادر العمودي ، مرجع سبق ذكره، ص 219.
[2] علي عبد الرزاق جلي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

- **مستقبل المجتمع المتقدم** :ويتميز بتدني الهجرة وإن ما تبقى منها سيكون هجرة بين المدن أو داخلها على أن ما قدمه) زلنسكي (تميز بأنه تفسير منحاز للتجربة الغربية أساسا وليس بالضرورة يصور ما مرت به المجتمعات الأخرى غير الغربية .

رابعا :التفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة

لا يختلف التفسير الاجتماعي للهجرة عن التفسيرات السابقة من حيث أنه تفسير غير حتمي، فهو لا يركز على عامل واحد في تفسيره للهجرة هذا من ناحية أخرى، فهو لا يركز أيضا على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى المهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع لإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بأثرها على الهجرة والمهاجر وتحدد قرار الهجرة واتجاهها وحدتها وعوائدها بجانب أنه يعتمد أساسا على الواقع بمعنى أنه يعتمد في استخلاص ما يتوصل إليه على ما يقوله "و" على ما يفعله المبحوثين، وذلك من خلال أدوات البحث في علمي الاجتماع والديمغرافيا والمتمثلة في المقابلة والاستبيان والملاحظة بالمعايشة وغير ذلك .

ويشير أحد الاجتماعيين إلى ذلك عند ما يقول" :أنه يحاول أن يفسر لماذا يهاجر من يهاجر من الناس، ولماذا لا يهاجر من لا يقدم على الهجرة ويقول أنه يعتمد على سؤال المهاجرين المحتملين لماذا سيهاجرون مستقبلا وبعد فترة وجيزة بجانب الطريقة التقليدية المتمثلة في سؤال المهاجرين الذين قاموا بالهجرة فعلا لماذا هاجروا؟ ويحاول من خلال ذلك الوصول إلى العوامل المؤثرة في قرار الهجرة بعد مقارنة دوافع الهجرة عند أولئك الذين يبحثون عنها مستقبلا وبين أولئك الذين قاموا به فعلا[1].

وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، وهذا فثمة نظريات في تفسير

[1] عبد الله عبد الغاني غانم، المهاجر المصري، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1990، ص30.

الهجرة، فهناك القطرية الثقافية وهناك القطرية الاجتماعية ونشير إليها .

خامسا : المدخل الثقافي لتفسير الهجرة

ويقول أنصار هذا المدخل أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المضبوطة عن مصدر الهجرة وسرعة أو بطئ في ظنها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة أو بادية على السطح، فإن النسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه .

وعموما فإن ما هو دائم وثابت هو أن انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع وأينما يحدث امتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها في نظرنا محركات الهجرة، ويقسمها البعض إلى الظاهرات الفيزيقية للمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي، تأثير الكوارث، القرارات السياسية[1].

سادسا :نظرية التنظيم الاجتماعي

ويقدم" ماغلام Mangalam "نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة حيث يتبنى منظور تالكوت بارسونز " ويطبقه على موضوع الهجرة فيذكر ثلاثة عناصر، مجتمع المنشأ ومجمع المقصد والمهاجر باعتبارها عناصر تتفاعل ويعتمد بعضها على بعض آخر عنصر الزمن والأنظمة الاجتماعية المشكلة النسق مجالا للتفاعل الاجتماعي [2].

[1] عبد الله عبد الغاني غانم، المرجع السابق، ص31.
[2] نور با قادر العمودي، مرجع سبق ذكره، ص 220

ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة في التغيير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين، وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة، وأعنب بها النسق الثقافي والاجتماعي ونسق التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من الفقر .

وفي نفس الوقت تعطي أعضائه طرقا ليتخلص من حرمانهم وأن الهجرة تأثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرد، وكذا فالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية وتسبق الهجرة يشمل على ثلاثة عناصر هي المنطقة الأصلية (الطرد) ومجمع منطقة(الجذب) ثم المهاجرين أنفسهم، وهذه العناصر تكون سند متساندا ديناميكيا .

ويشير" ريلينسكي "إلى نظرية يقول فيها أن هناك تطورا منظما ومحددا لأنماط لهجرة الأفراد، تلك الأنماط التي تتطور بتطور الزمان والمكان في التاريخ الحديث ويقترح أنماطا لها متتالية ومتطورة تتفق مع مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع [1].

وعلى المستوى الفردي كان التركيز على عملية تأقلم وتكيف المهاجر مع المجمع المضيف، فلقد اقترح "شيراز Cerase "أن عودة المهاجر يمكن أن تميز إلى ثلاث أنواع انطلاقا من مستوى تأقلمه وتكيفه في المجتمع المستقبل، أولها أن من يفشلون في التكيف مع المجتمع المضيف أو المستقبل ويعودون إلى وطنهم الأم باعتبارهم" مهاجرين فاشلين"، ويفترض أن هؤلاء المهاجرين يمكن إعادة استيعابهم بسرعة في مجتمعهم الأصلي، دون أن يكون لهم تأثير تغييري على المجتمع، أما المجموعة الثانية فإنها تتكون من أولئك الذين لا يعودون إلى مجتمعهم الأصلي إلا وقت الإحالة على المعاش .

[1] . عبد الله عبد الغني ، مرجع سبق ذكره، ص30.

ومن ثم لن يكون لهم تأثير يذكر على النسق الاجتماعي أو الاقتصادي أما المجموعة الثالثة فهم أولئك الذين عادوا بعد أن حققوا بعض النجاح في المجتمع المضيف، ولذا فإنهم يكونون كلهم طموح ونشاط ومستعدين للاقتراع والإبداع في مجتمعهم الأصلي[1] .

وتختلف المجتمعات الرأسمالية الحديثة في سياستها الاجتماعية فيما يتعلق بالمهاجرين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية حتى الثلاثينات كانت الحكومة الأمريكية تهتم بسياسة الانصهار الثقافي المهاجرين في بوتقة المجتمع الأمريكي Melting–pot ، وذلك عن طريق إعادة تنشئة وتثقيف المهاجر ليصبح أمريكيا وذلك على أساس ثقافة المجموعة البيضاء والبروتستانتية المسيطرة على حساب تخلي المهاجرين على ثقافتهم، ويفترض هذا النموذج أن على المهاجر فهم لغة وقوانين بل وعادات الوطن المضيف بل وعليه أن يتعلم الولاء به .لذا فتحت الحكومة مراكز التعليم وتأهيل المهاجرين ليصبحوا مواطنين وتقوم المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية بتنشئة أطفال المهاجرين ليصبحوا في المجتمع المضيف، على أن كندا البلد المجاور للولايات المتحدة الأمريكية والذي يستقبل مهاجرين تتبنى سياسة مختلفة كليا، تقوم على القبول بالتعددية الثقافية، بل ولقد قامت وحدة البلاد على أساس القبول بأمتين متجاورتين) أمة متحدة بالانجليزية وأخرى بالفرنسية[2]

[1] نور با قادر ننعمودي، مرجع سبق ذكره، ص 220
[2] نفس المرجع، ص221.

الفصل الثالث:

واقع الهجرة غير الشرعية عبر البحر في الجزائر

دراسة تحليلية لمعطيات الهجرة غير الشرعية لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 للموقوفين من طرف الدرك الوطني عبر ولايات الوطن

دراسة تحليلية لسنة 2015:

سجلت مصالح الدرك الوطني خلال سنة 2015. 32 قضية تم من خلالها توقيف 414 مؤهل للهجرة غير الشرعية في الولايات التالية: شلف، تلمسان، مستغانم، وهران، عين تموشنت. حيث توزع عدد الموقوفين على النحو التالي: 412 من جنس ذكر بنسبة 99,51% و2 من جنس إناث بنسبة 0,49% تم من خلالها إيداع 285 موقوف الحبس بنسبة 68,84% من العدد الإجمالي للموقوفين حيث تبين احصائيات مركز الوطني للأدلة الجنائية و علم الإجرام أن الموقوفين من طرف الدرك المؤهلين للهجرة غير الشرعية عبر الولايات المذكورة أعلاه أن 316 مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 76,32% تتراوح أعمارهم بين [18- 30] سنة تليها 48 موقوف بنسبة 11,59% من النسبة الإجمالية تتراوح أعمارهم أقل من 18 سنة أي فئة القصر.

وتليها 47 موقوف بنسبة 11,35% تتراوح أعمارهم بين [30- 42] سنة و تليها 3 موقوفين بنسبة 0,72% أعمارهم تفوق 42 سنة.

كما بينت لنا الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني أن 201 موقوف مؤهل للهجرة غير شرعية أي بنسبة 48,55% يملك مستوى تعليمي متوسط تليها 122 موقف بنسبة 29,46% دون المستوى تليها 54 موقوف بنسبة 13,04% يملكون مستوى ابتدائي تليها 33 موقوف بنسبة 7,97% يملكون مستوى جامعي.

كما بينت الاحصائيات المقدمة أن 273 موقوف مؤهل بدون مهنة أي بنسبة 65,94% من النسبة الاجمالية للموقوفين تليها 52 موقوف عامل يومي بنسبة 12,56% تليها 45 موقوف موظف بنسبة 10,86% تليها 37 موقوف عامل حّر بنسبة 8,39% تليها 7 موقوفين طلاب بنسبة 0,24% من النسبة الاجمالية.

و قد تمكنت مصالح الدرك من حجز 1 قارب و 1قارب صيد.

وقد سجلت وهران أعلى نسبة ل2015 بـ 18 قضية من أصل 32 قضية تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 275 شخص مؤهلين للهجرة غير شرعية بنسبة 66,42% من النسبة الاجمالية للموقوفين سنة 2015، حيث تتوزع على النحو التالي 273 جنس ذكر بنسبة 99,27% من النسبة الاجمالية للموقوفين في ولاية وهران و 2 إناث بنسبة 0,72% كما تمكنت مصالح الدرك من إيداع 204 موقوف للحبس بنسبة 74,18% من الموقوفين في ولاية وهران.

كما سجلت 218 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18- 30] سنة بنسبة 79,27% من النسبة الاجمالية للموقوفين في وهران تليها 30 موقوف تتراوح أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 10,90% ثم تليها 25 موقوف تتراوح أعمارهم بين [30- 42] سنة بنسبة 6,03% ثم تليها 2 موقوفين أعمارهم تفوق 42 أي بنسبة 0,72% . كما سجلت 140 موقوف يملكون مستوى تعليمي متوسط بنسبة 50,90% من النسبة الاجمالية لعدد الموقوفين في ولاية وهران تليها 76 موقوف دون المستوى بنسبة 27,63% تليها 34 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 12,36% تليها 23 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 8,36% تليها 2 مستوى جامعي بنسبة 0,72% من عدد الموقوفين في ولاية وهران. كما سجلت 182 موقوف بدون مهنة بنسبة 66,18% بالنسبة للموقوفين في ولاية وهران تليها 31 موظف و 31 عامل يومي بنسبة 11,27% لكل منهما تليها 25 عامل حّر بنسبة 9.09% تليها 6طلاب بنسبة 2,18%.

تليها ولاية مستغانم بتسجيل 7 قضايا من أصل 32 قضية تمكنت خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 89 شخص مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 21,49% من النسبة الاجمالية للموقوفين سنة 2015 حيث تتوزع على النحو التالي 89 جنس ذكر بنسبة 100% من النسبة الاجمالية للموقوفين في ولاية مستغانم و قد تمكنت مصالح الدرك من إيداع 56 شخص الحبس بنسبة 62,92% من عدد الموقوفين في ولاية مستغانم.

كما سجلت 61 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18- 30] سنة بنسبة 68,53% تليها 17 موقوف بين[30-42] سنة بنسبة 19,10% تليها 10 أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 11,23% تليها 1 يفوق عمره 42 سنة بنسبة 1,12%

كما سجلت 48 موقوف يملك مستوى متوسط بنسبة 53,93% بالنسبة للموقوفين في ولاية مستغانم ثم تليها 15 موقوف دون المستوى بنسبة 16,85% تليها 14 موقوف مستوى ابتدائي بنسبة 15,73% تليها 10 مستوى ثانوي بنسبة 11,23% و تليها 2 مستوى جامعي بنسبة 2,24% .

كما سجلنا 63 موقوف دون مهنة بنسبة 70,78% تليها 19 عامل يومي بنسبة 21,34% تليها 5 عامل حر بنسبة 5,61% تليها 1 موظف و 1طالب بنسبة 1,12% لكل منهما.

ثم تليها ولاية تلمسان بـ 5 قضايا تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 20 شخص مؤهلين للهجرة بنسبة 4,83% من النسبة الاجمالية لسنة 2015 و تتوزع على النحو التالي 20 من جنس ذكر أي بنسبة 100% من النسبة الاجمالية للموقوفين في ولاية تلمسان كما تمكنت مصالح الدرك من ايداع 5 أشخاص الحبس أي بنسبة 25% من عدد الموقوفين في ولاية تلمسان.

كما سجلت 16 موقوف أعمارهم تتراوح بين [18–30] سنة بنسبة 80% تليها 2 أعمارهم أقل من 18 سنة و 2 أعمارهم تتراوح بين [30– 42] سنة بنسبة10% لكل منهما كما سجلنا 15 موقوف دون مستوى تعليمي بنسبة 75% من الموقوفين في تلمسان تليها 3 مستوى ابتدائي بنسبة 15% تليها 2 مستوى متوسط بنسبة 10%.

وسجلنا 13 موظف موقوف بنسبة 65% تليها 5 عامل حّر بنسبة 25% تليها 2 بدون مهنة بنسبة 10%.

تليها كل من شلف و عين تموشنت بقضية واحدة لكل منهما تم من خلالها توقيف 15 شخص في الشلف و 15 في عين تموشنت حيث يتوزعون على النحو التالي: 15 جنس ذكر في شلف و 15 جنس ذكر في عين تموشنت بنسبة 100% لكل منها. كما تمكنت مصالح الدرك من توقيف 6 أشخاص و ايداعهم الحبس في شلف وايداع 14 مؤهل الحبس في ولاية عين تموشنت كما سجلنا 10 أشخاص تتراوح أعمارهم [18–30] سنة بنسبة 66,66% في ولاية الشلف و 11 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 73,33% في عين تموشنت. و 5 موقوفين أعمارهم تلقل عن 18 سنة بنسبة 33,33% في شلف بينما في عين تموشنت سجلنا 3 موقوفين أعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 20% تليها 1 عمره يقل عن 18 سنة بنسبة 6,66%.

وسجلنا بالشلف 15 موقوف دون المستوى أي 100% بالنسبة للموقوفين في ولاية الشلف و 11 مستوى موقوف مستوى متوسط بعين تموشنت بنسبة 73,33% تليها 3 مستوى ابتدائي بنسبة 20% تليها 1 دون المستوى بنسبة 6,66%. و قد سجلنا 15 موقوف في شلف بدون مهنة أي بنسبة 100% بالنسبة للعدد الاجمالي في عدد الموقوفين في الشلف بينما عين تيموشنت سجلنا 11 موقوف بدون مهنة بنسبة

73,33% تليها 2 عامل يومي و 2 عامل حّر بنسبة 13,33% لكل منهما وقد تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 1 قارب و 1 قارب صيد في عين تموشنت[1].

دراسة تحليلية لسنة 2016:

سجلت مصالح الدرك الوطني خلال سنة 2016، 76 قضية تم من خلالها توقيف 998 شخص مؤهل للهجرة الغير شرعية في كل من الشلف، تلمسان، عنابة، مستغانم، وهران، الطارف، تيبازة، عين تموشنت. حيث يتوزع عدد الموقوفين على النحو التالي: 983 من جنس ذكر بنسبة 98,49% و 15 من جنس أنثى بنسبة 1,51% تم من خلالها ايداع 23 موقوف الحبس بنسبة 2,30% من اجمالي الموقوفين. حيث بينت الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني (المعهد الوطني للأدلة الجنائية و علم الاجرام) أن 790 مؤهل للهجرة غير شرعية تتراوح أعمارهم بين [18−30]سنة بنسبة 79,18% تليها 104 تتراوح أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 10,42% تليها 93 مؤهل أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 1,80% تليها 11 مهاجر أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 1,10%.

كما بينت لنا الاحصائيات المقدمة أن 644 مؤهل للهجرة موقوف يملك مستوى متوسط بنسبة 14,02% ثم تليها 109 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 10,92% تليها 85 موقوف دون المستوى 8,51% ثم تليها 20 موقوف مستوى جامعي بنسبة 2%.

كما بينت الاحصائيات المقدمة أن 678 موقوف بدون مهنة أي بنسبة 67,95% من النسبة الاجمالية للموقوفين تليها 149 عامل يومي بنسبة 14,92% تليها 125 عامل حّر بنسبة 12,52% ثم تليها 23 طالب أي 2,30% و 23 موظف بنسبة 2,30%.

[1]المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الاجرام للدرك الوطني .

و قد تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 1 جهاز الملاحة و 14 قارب صيد و 9 قارب صيد و 3محرك.

و قد سجلت وهران أعلى نسبة خلال سنة 2016 تتوزع على النحو التالي 510 من جنس ذكر أي نسبة 99,41% من النسبة الاجمالية للموقوفين في ولاية وهران و 3 من جنس أنثى بنسبة 0,59% و قد تمكنت مصالح الدرك من ايداع 6 موقوفين الحبس بنسبة 1,16% من نسبة الموقوفين في ولاية وهران.

كما سجلت وهران 430 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 83,82% من الموقوفين في وهران تليها 46 موقوف تتراوح أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 8,96% يليها 36 أعمارهم أقل من 18 سنة أي بنسبة 0,19%.

و قد سجلت وهران من بين الموقوفين 395 موقوف يملكون مستوى متوسط بنسبة 76,99% و 58 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 11,30% تليها 47 موقوف ذات تعليم ثانوي بنسبة 9,16% ثم 7 موقوفين ذات مستوى جامعي بنسبة 1,36% ثم يليها 6 موقوفين دون المستوى بنسبة 1,16%.

و من بين الموقوفين 370 موقوف مؤهل بدون معنى أي بنسبة 72,12% و 79 موقوف عامل يومي بنسبة 15,39% تليها 53 عامل حر بنسبة 10,33% تليها 8 موظفين بنسبة 1,55% تليها 3طلاب بنسبة 0,58%، كما تمكنت مصالح الدرك من حجز 2قاربين صيد.

تليها ولاية مستغانم بتسليمها 20 قضية بنسبة 26,31% من اجمالي القضايا تمكنت من خلالها مصالح الدرك من توقيف 168 موقوف من جنس ذكر بنسبة 98,21% من إجمالي الموقوفين في مستغانم و 3 من جنس أنثى بنسبة 1,79% و قد تمكنت مصالح الدرك من ايداع 2 موقوفين الحبس بنسبة 1,19% من إجمالي الموقوفين.

و من بين الموقوفين 114 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 67,85% تليها 30 موقوف أعمارهم تقل عن 18 سنة بنسبة 0,71% تليها 23 موقوف أعمارهم تتراوح بين [30− 42] سنة بنسبة 13,69% تليها 1 موقوف عمره يفوق 42 سنة بنسبة 0,59%.

كما أن 113 موقوف يملك مستوى تعليمي متوسط بنسبة 79,16% تليها 24 موقوف يملك مستوى ثانوي بنسبة 14,28% تليها 20 موقوف يملك مستوى ابتدائي بنسبة 11,90% تليها 9موقوفين دون المستوى بنسبة 5,55%، تليها 2 يملكون مستوى جامعي بنسبة 1,19%.

من بين الموقوفين في مستغانم 103 بدون مهنة بنسبة 61,30% و 32 موقوف عامل يومي بنسبة 19,04% تليها 21 عامل حر بنسبة 12,5% تليها 11 طالب بنسبة 6,54% تليها 1 موظف بنسبة 0,59%.

كما تمكنت مصالح الدرك من حجز 14 قارب صيد و 3 قارب صيد و 2 محرك تليها عين تموشنت و تيبازة ب5قضايا لكل منهما بنسبة 6,57% من النسبة الاجمالية لعدد القضايا تم من خلالها توقيف 67 شخص بعين تموشنت و 19 بتيبازة، حيث توزع على النحو التالي 67 من جنس ذكر بعين تموشنت و 19 من جنس ذكر بتيبازة كما لم يتم ايداع أي موقوف الحبس.

ومن بين الموقوفين في عين تموشنت 55 موقوف أعمارهم تتراوح بين [18−30] سنة بنسبة 82,08% و 7 أعمارهم أقل من 18 سنة و 3 أعمارهم بين [30−42] سنة و 2 أعمارهم أكبر من 42 سنة. بينما 14 موقوف تتراوح أعمارهم من [18−30] سنة بتيبازة بنسبة 73,68% تليها 3 أعمارهم تتراوح [30−42] سنة بنسبة 75,78% تليها 2 أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 10,52% .

و من بين الموقوفين في عين تموشنت 36 موقوف يملك مستوى متوسط بنسبة 53,73% تليها 21 موقوف يملك مستوى ابتدائي بنسبة 31,34% تليها 7يملكون مستوى ثانوي 10,44% تليا 2 دون المستوى بنسبة 2,98% تليها 1 موقوف مستوى جامعي بنسبة 1,49%

بينما تيبازة فقد سجلت 7موقوفين مستوى متوسط 36,84% و 6 موقوفين دون المتوسط 31,57% و 6 مستوى ثانوي بنسبة 31,57% .

و سجلت عين تموشنت 45 موقوف بدون مهنة بنسبة 67,16% تليها 10 عامل حّر بنسبة 14,92% تليها 7 عامل يومي بنسبة 10,44% تليها 3 طالب بنسبة 4,47% تليها 2موظف بنسبة 2,98% .

بينما تيبازة سجلت 10 موقوفين، 10 موظفين أي بنسبة 52,63% تليها 8 بدون مهنة بنسبة 42,10% تليها 1 عامل يومي بنسبة 5,26%

كما تمكنت الدرك من حجز 1 قارب صيد بعين تموشنت .

و تليها ولاية الطارف بـ4 قضايا من 76 قضية تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 54 شخص مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 5,41% من النسبة الاجمالية للموقوفين لسنة 2016 حيث تتوزع على النحو التالي: 54 جنس ذكر أي بنسبة 100% بالنسبة للموقوفين في ولاية الطارف و لم يتم ايداع أي موقوف الحبس .

كما تم تسجيل 44 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 81,48% بالنسبة للموقوفين في ولاية الطارف. تليها 5 موقوفين أعمارهم تقل عن 18 سنة بنسبة 9,25% تليها 4 موقوفين أعمارهم تتراوح بين [30–42] سنة بنسبة 7,40% تليها موقوف واحد عمره يفوق 42 سنة بنسبة 1,85% .

كما تبين لنا الاحصائيات 29 موقوف لديه مستوى تعليمي متوسط بنسبة 53,70% من نسبة الموقوفين في ولاية الطارف و 10 موقوفين لديهم مستوى ثانوي بنسبة 18,52% تليها 7 موقوفين دون المستوى بنسبة 12,96% تليها 4 موقوفين يملكون مستوى ابتدائي و 4 يملكون مستوى جامعي بنسبة 7,40% لكل منهما. ومن بين الموقوفين في ولاية الطارف 39 بدون مهنة بنسبة 72,22% و 6 عامل يومي بنسبة 11,11% و 5 عامل حر بنسبة 9,25% و 2 موظف و 2طالب بنسبة 3,70% لكل منهما. و قد تمكنت مصالح الدرك من حجز 1 قارب صيد.

تليها ولاية عنابة التي سجلت 3 قضايا من أصل 46 قضية بنسبة 3,94% من اجمالي القضايا لسنة 2016 تمكنت من خلالها مصالح الدرك من توقيف 12 مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 1,20% من اجمالي الموقوفين لسنة 2016 تتوزع على النحو التالي: 12 من جنس ذكر بنسبة 100% من الموقوفين في ولاية عنابة. لم يتم ايداع أي موقوف في الحبس.

من بين الموقوفين 9 تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 75% تليها 2 تتراوح أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 16,66% يليها موقوف واحد عمر أكبر من 42 سنة بنسبة 8,33%.

ومن بين الموقوفين 10 موقوفين يملكون مستوى تعليمي بنسبة 83,33% من اجمالي الموقوفين في ولاية عنابة تليها 2 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 16,66%

كما سجلت بين الموقوفين 9 موقوفين مؤهلين بدون مهنة بنسبة 75% تليها 3 عامل يومي بنسبة 25%. كما تمكنت مصالح الدرك من حجز 1 جهاز الملاحة و 1 قارب صيد و 1 محرك.

تليها ولاية تلمسان بتسجيل 2 قضيتين من أصل 76 قضية بنسبة 2,63% . تمكت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 155 مؤهل للهجرة غير شرعية تتوزع على النحو التالي: 146 من جنس ذكر

بنسبة 94,19% من اجمالي الموقوفين في ولاية تلمسان و 9 أنثى بنسبة 5,81%. حيث تمكنت مصالح الدرك الوطني من ايداع 6 موقوفين الحبس.

كما بينت لنا الاحصائيات أن 144 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 92,90% من النسبة الاجمالية للموقوفين لولاية تلمسان تليها 23 موقوف تتراوح أعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 14,83% تليها 15 موقوف أعمارهم تقل عن 18 سنة بنسبة 9,67% و تليها 3 موقوفين أعمارهم فوق 42 سنة بنسبة 1,93%.

و من بين الموقوفين 55 موقوف دون المستوى التعليمي بنسبة 35,48% تليها 46 يملكون مستوى متوسط بنسبة 29,67% تليها 35 موقوف يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 22,58% تليها 13 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 8,32% تليها 6 يملكون مستوى جامعي بنسبة 3,87% .

كما بينت لنا الاحصائيات أن 94 موقوف في تلمسان بدون مهنة بنسبة 60,64% من اجمالي الموقوفين في هذه الولاية تليها 36 عامل حّر بنسبة 23,22% تليها 21 عامل يومي بنسبة 13,54% تليها 4 طلاب بنسبة 2,58% من اجمالي الموقوفين في ولاية تلمسان.

من بين الموقوفين في ولاية تلمسان 94 موقوف بدون مهنة 60,64% و 36 عامل حر بنسبة 23,22% تليها 21 عامل يومي بنسبة 13,54% تليها 4 طلاب بنسبة 2,58%.

تليها ولاية الشلف بقضية واحدة من أصل 76 قضية بنسبة 1,31% من اجمالي القضايا لسنة 2016 تمكنت مصالح الدرك الوطني من خلالها من توقيف 10 مؤهلين للهجرة غير شرعية بنسبة 1% من اجمالي الموقوفين لسنة 2016 حيث تتوزع على النحو التالي: 10 من جنس ذكر بنسبة 100% من النسبة الاجمالية للموقوفين في ولاية الشلف.

و تبين الاحصائيات أن كل الموقوفين في ولاية الشلف تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة أي 10 موقوفين بنسبة 100% من الموقوفين في الشلف و من بين الموقوفين 8 لديهم مستوى متوسط بنسبة 80% و 2 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 20%.

كما بينت لنا الاحصائيات أن 10 الموقوفين بدون مهنة بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في ولاية الشلف. كما تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 1 قارب صيد[1].

دراسة تحليلية لسنة 2017:

سجلت مصالح الدرك الوطني خلال سنة 2017 265 قضية تم خلالها توقيف 2912 مؤهل للهجرة غير شرعية في الولايات التالية: الشلف، تلمسان، سكيكدة، عنابة، مستغانم، وهران، بومرداس، الطارف، تيبازة، عين تموشنت، حيث تتوزع على النحو التالي: 86 من جنس أنثى بنسبة 2,95% و 2826 من جنس ذكر بنسبة 97,05% تم من خلالها ايداع 54 موقوف الحبس بنسبة 1,85% من اجمالي الموقوفين.

ومن بين الموقوفين لهذه السنة (2017) 2186 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية أعمارهم تتراوح بين [18–30] سنة بنسبة 75,06% تليها 504 موقوف أعمارهم تتراوح بين [30–42] سنة بنسبة 17,30% تليها 171 أعمارهم تقل عن 18 سنة بنسبة 5,87% تليها 51 موقوف أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 1,75%

كما تبين لنا الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني أن 2032 موقوف لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 69,78% تليها 31 دون المستوى بنسبة 10,33% تليها 275 لديهم مستوى متوسط

[1] المعهد الوطني ، المرجع السابق.

بنسبة 9,44% تليها 257 لديهم مستوى جامعي بنسبة 8,82% تليها 47 لديهم مستوى ثانوي بنسبة 1,61% . و من بين الموقوفين 1990 بدون مهنة بنسبة 68,33% تليها 2183 عامل يومي بنسبة 16,58% تليها 286 عامل حر بنسبة 9,82% تليها 109 موظف بنسبة 3,74% تليها 44 طالب بنسبة 1,57% .

كما تمكنت مصالح الدرك من حجز 1 بوصلة، 4 جهاز الملاحة (GPS)، 3 سيارات الوزن الخفيف، 30 قارب، 40 قارب صيد، 28 قارب صيد.

سجلت وهران أعلى نسبة من القضايا لسنة 2017 بـ 40% من اجمالي القضايا لسنة 2017 أي 106 قضية تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 1411 مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 48,45% من اجمالي الموقوفين لسنة 2017 تتوزع على النحو التالي: 38 من جنس أنثى بنسبة 2,69% و 1373 من جنس ذكر بنسبة 97,31% تم ايداع 19 موقوف الحبس.

ومن بين الموقوفين في ولاية وهران 1097 تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 77,74% تليها 216 موقوف تتراوح أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 15,30% تليها 83 أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 5,88% تليها 15 أعمارهم تفوق 18 سنة بنسبة 1,06% .

كما تبين لنا الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني أن 1152 موقوف يملكون مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 81,64% تليها 82 يملكون مستوى جامعي بنسبة 5,81% تليها 57 دون المستوى بنسبة 4,03% تليها 13 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 0,92%.

ومن بين الموقوفين 1146 دون مهنة بنسبة 81,21% تليها 156 عامل يومي بنسبة 11,05% تليها 80 عامل حر بنسبة 5,66% تليها 16 موظف بنسبة 1,13% تليها 13 طالب بنسبة 0,92%، و قد

تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 2جهاز الملاحة (GPS) و 1 سيارة الوزن الخفيف، و18قارب، و 13 قارب صيد، و 6قارب صيد.

تليها ولاية مستغانم بـ 38 قضية بنسبة 14,33% من اجمالي القضايا لسنة 2017 تم من خلالها توقيف 275 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 9,44% من اجمالي الموقوفين لسنة 2017 تتوزع على النحو التالي: 17 من جنس أنثى 6,18% و 258 من جنس رجل بنسبة 93,82% تم من خلالها ايداع موقوف مؤهل واحد الحبس.

ومن بين الموقوفين 202 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 73,45% تليها 44 تتراوح أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 16% تليها 26 موقوف أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 9,45% تليها 3 موقوفين أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 1,09%.

كما تبين الاحصائيات أن 183 من بين الموقوفين في ولاية مستغانم يملكون مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 66,54% تليها 46 يملكون مستوى تعليمي جامعي بنسبة 16,72% تليها 29 لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 10,54% تليها 14 دون المستوى بنسبة 5,09% تليها 3 لديهم مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 1,09%.

من بين الموقوفين في ولاية مستغانم 135 عامل يومي بنسبة 49,09% تليها 76 بدون مهنة بنسبة 27,63% تليها 32 موظف بنسبة 11,63% تليها 30 عامل حر بنسبة 10,90% تليها 2طالب بنسبة 0,72% ، كما تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 2قارب و11قارب صيد، و 5قارب صيد.

تليها ولاية عين تموشنت بـ 34قضية بنسبة 12,83% من اجمالي القضايا لسنة 2017 تم من خلالها توقيف 398 مؤهل للهجرة غبر شرعية بنسبة 13,66% من اجمالي الموقوفين لسنة 2017 تتوزع على

النحو التالي: 7 من جنس أنثى بنسبة 1,75% و391 من جنس ذكر بنسبة 98,25% تم من خلالها ايداع 18 موقوف الحبس.

و من بين الموقوفين 293 تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 73,61% تليها 77 تتراوح أعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 19,34% تليها 25 موقوف أعمارهم تقل عن 18 سنة بنسبة 6,28% تليها 3أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 0,75% . من خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 278 لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 69,84% تليها 56 لديهم مستوى متوسط بنسبة 14,07% تليها 46 لديهم مستوى جامعي بنسبة 11,55% تليها 14 دون مستوى بنسبة 3,51% تليها 4لديهم مستوى ثانوي بنسبة 10,25%.

و من بين الموقوفين 240 بدون مهنة بنسبة 60,30% تليها 73 عامل حر بنسبة 18,34% تليها 66 عامل يومي بنسبة 16,58% تليها 10 موظف بنسبة 2,51% تليها 9طالب بنسبة 2,26% . تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من حجز 6 قارب و 11قارب صيد و 4 قارب صيد.

تليها ولاية تلمسان بـ 27 قضية بنسبة 10,18% من اجمالي القضايا لسنة 2020 تم من خلالها توقيف 272 مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 9,34% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 تتوزع على النحو التالي: 10 من جنس أنثى بنسبة 3,67% و 262 من جنس ذكر بنسبة 96,23% تم من خلالها ايداع موقوف واحد الحبس.

و من بين الموقوفين في تلمسان 171 تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 62,86% تليها 69 تتراوح أعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 25,36% تليها 19 موقوف أعمارهم أكبر من 18 سنة بنسبة 6,98% تليها 13 أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 46,77%.

ومن خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 99موقوف لديهم مستوى ابتدائي بنسبة 36,39% تليها 90 دون مستوى بنسبة 33,08% تليها 47 لديهم مستوى متوسط بنسبة 17,27% تليها 17 لديهم مستوى جامعي بنسبة 9.92% تليها 9 لديهم مستوى ثانوي بنسبة 3,30%.

ومن بين الموقوفين 167 بدون مهنة بنسبة 61,39% تليها 50 عامل حر بنسبة 18,38% تليها 35 عامل يومي بنسبة 12,86% تليها 11موظف بنسبة 4,04% تلهيا 9طالب بنسبة 3,30%. تم من خلالها حجز 2 قارب صيد.

تليها ولاية الطارف بتسجيل 18قضية بنسبة 6,79% من اجمالي القضايا لسنة 2017 تم من خلالها توقيف 171 مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 5,87% من اجمالي الموقوفين لسنة 2017 تتوزع على النحو التالي: 7 من جنس أنثى بنسبة 4,09% و 64 من جنس ذكر بنسبة 95,91%. لم يتم ايداع أي موقوف الحبس.

ومن بين الموقوفين في ولاية الطارف 121 تتراوح أعمارهم [18−30] سنة بنسبة 70,76% تليها 35 تتراوح أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 20,46% تليها 10 موقوفين أعمارهم تقل عن 18 سنة بنسبة 5,84% تليها 5تفوق أعمارهم 42 سنة بنسبة 2,92% ومن خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 68 دون المستوى بنسبة 39,76% تليها 13 لديهم مستوى جامعي بنسبة 7,60% تليها 4 لديهم مستوى ثانوي بنسبة 2,33%.

ومن بين الموقوفين في ولاية الطارف 101 بدون مهنة بنسبة 59,06% تليها 26 عامل حر بنسبة 15,20% تليها 21 عامل يومي بنسبة 12,28% تليها 17 موظف بنسبة 92,94% تليها 6طالب بنسبة 0,35%.

تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من حجز 1قارب صيد و 11قارب صيد.

تليها ولاية الشلف بـ 16 قضية بنسبة 6,03% من اجمالي القضايا لسنة 2017 تم من خلالها توقيف 156 مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 5,35% من اجمالي الموقوفين لسنة 2017 تتوزع على النحو التالي: 3 من جنس أنثى بنسبة 1,92% و 153 من جنس ذكر بنسبة 98,08% تم من خلالها ايداع 3 موقوف الحبس.

و من بين الموقوفين في ولاية الشلف 116 موقوف تتراوح أعمارهم بين [30-42] سنة بنسبة 19,23% تليها 7 أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 4,48% تليها 3 أعمارهم تفوق 42 51سنة بنسبة 1,92%.

من خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 123 لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 78,84% تليها 17 لديهم مستوى جامعي بنسبة 10,89% تليها 9لديهم مستوى متوسط بنسبة 5,76% تليها 4 دون المستوى بنسبة 2,56% تليها 3 لديهم مستوى ثانوي بنسبة 1,92%.

و من بين الموقوفين 126 بدون مهنة بنسبة 80,76% تليها 18 عامل يومي بنسبة 11,53% تليها 9عامل حر بنسبة 5,76% تليها 2طالب بنسبة 1,28% تليها 1 موظف بنسبة 0,64%. تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من حجز 4 قارب و 2 قارب صيد.

تليها ولاية عنابة بـ 15 قضية بنسبة 5,66% من اجمالي القضايا لسنة 2017 تم من خلالها توقيف 170 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 8,89% من اجمالي الموقوفين لسنة 2017 تتوزع على النحو التالي: 3 من جنس أنثى بنسبة 1,76% و 167 من جنس ذكر بنسبة 98,24% تم من خلالها ايداع 2 موقوف الحبس.

من بين الموقوفين في ولاية عنابة 138 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 81,17% تليها 26 موقوف تتراوح أعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 15,29% تليها 5 أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 2,94% تليها 1 عمره أكثر من 42 سنة بنسبة 0,58%.

ومن خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 109 لديهم مستوى تعليم ابتدائي بنسبة 64,11% تليها 26 لديهم مستوى جامعي بنسبة 15,29% تليها 17 دون المستوى بنسبة 10% تليها 11 لديهم مستوى ثانوي بنسبة 6,47% تليها 7 لديهم مستوى متوسط بنسبة 4,11%.

ومن بين الموقوفين في ولاية عنابة 106 بدون مهنة بنسبة 62,35% تليها 42 عامل يومي بنسبة 24,70% تليها 5 عامل حر بنسبة 8,82% تليها 5 موظف بنسبة 2,94% تليها 2 طالب بنسبة 1,17%. و قد تمكنت مصالح الدرك من حجز 1 بوصلة و 2جهاز الملاحة (GPS) و 2 سيارات الوزن الخفيف و2 قارب صيد.

تليها ولاية بومرداس وتيبازة بـ 4 قضايا بنسبة 1,50% لكل منهما من اجمالي القضايا لسنة 2017 تم من خلالها توقيف 16 مؤهل للهجرة غير الشرعية بولاية بومرداس بنسبة 0,83% من اجمالي الموقوفين لسنة 2017 كلهم من جنس ذكر بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في ولاية بومرداس . لم يودع أي موقوف الحبس كما تم توقيف 15 مؤهل للهجرة غير الشرعية في تيبازة بنسبة 0,78% من اجمالي الموقوفين لسنة 2017.

و من بين الموقوفين في ولاية بومرداس 12 موقوف أعمارهم تتراوح بين [18–30] سنة بنسبة 75% تليها 2 أعمارهم تتراوح بين [30–42] سنة بنسبة 12,5% تليها 2 أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 12,5%.

ومن بين الموقوفين في ولاية تيبازة 14 أعمارهم تتراوح بين [18-30] سنة بنسبة 93,33% و 1 عمره أكبر من 42 سنة بنسبة 6,67%.

من خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 15 موقوف لديهم مستوى تعليم ابتدائي في ولاية بومرداس بنسبة 93,75% تليها 1دون المستوى بنسبة 6,25% من اجمالي الموقوفين في ولاية بومرداس.

و في ولاية تيبازة 8 موقوفين دون المستوى بنسبة 53,33% تليها 6موقوفين لديهم مستوى ابتدائي بنسبة 40% تليها 1 لديه مستوى متوسط 6,66%.

ومن بين الموقوفين بولاية بومرداس 8 بدون مهنة بنسبة 7,50% تليها 3عامل يومي بنسبة 18,75% تليها 2 عامل حر بنسبة 12,5% تليها 2موظف بنسبة 12,5% تليها 1طالب بنسبة 6,25%.

أمّا في ولاية تيبازة 6موقوفين دون مهنة بنسبة 40% و 6عامل يومي بنسبة 40% تليها 2موظف بنسبة 13,33% تليها 1عامل حر بنسبة 6,66%، ولا يوجد محجوزات من طرف الدرك الوطني.

تليها ولاية سكيكدة بـ 3 قضايا بنسبة 1,13% من اجمالي القضايا لسنة 2017 تم من خلالها توقيف 28 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 1,46% من اجمالي الموقوفين لسنة 2017 تتوزع على النحو التالي 1 موقوف من جنس أنثى بنسبة 3,57% تليها 27 من جنس ذكر بنسبة 96,43% لم يودع أي موقوف الحبس.

ومن بين الموقوفين في ولاية سكيكدة 22موقوف أعمارهم تتراوح بين [18-30] سنة بنسبة 78,57% تليها 5 تتراوح أعمارهم بين [30-42] سنة بنسبة 17,85% تليها 1 عمره أكبر من 42سنة بنسبة 3,57% .

و من خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني كل الموقوفين دون المستوى أي 28 موقوف بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في ولاية سكيكدة.

ومن بين الموقوفين 14 بدون مهنة بنسبة 50% تليها 13موظف بنسبة 46,42% تليها 1 عامل يومي بنسبة 3,57%، و لا توجد محجوزات من طرف الدرك[1].

دراسة تحليلية لسنة 2018:

سجلت مصالح الدرك الوطني خلال سنة 2018، 299قضية تم من خلالها توقيف 2747 مؤهل للهجرة غير شرعية في الولايات التالية: الشلف، تلمسان، تيزي وزو، الجزائر، سكيكدة، عنابة، مستغانم، وهران، بومرداس، الطارف، تيبازة و عين تموشنت. حيث يتوزع عدد الموقوفين على النحو التالي 110 من جنس أنثى بنسبة 14,99% و2637 من جنس ذكر بنسبة 85,01% تم من خلالها ايداع الحبس 130 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 4,73 من اجمالي الموقوفين.

حيث تبين الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني أن 1921 موقوف مؤهل للهجرة غير شرعية تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 69,39% من اجمالي الموقوفين، تليها 578 موقوف مؤهل للهجرة تتراوح أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 21,04% ثم تليها 205 موقوف أعمارهم تقل عن 18 سنة بنسبة 7,46% يليها 43 موقوف أعمارهم تفوق 42سنة.

[1]المعهد الوطني

كما بينت لنا الاحصائيات المقدمة أن 1205 يملك مستوى ابتدائي بنسبة 43,86% تليها 1101 يملك مستوى تعليم متوسط بنسبة 40,08% تليها 316 مستوى ثانوي بنسبة 11,50% تليها 67طالب جامعي بنسبة 2,43%، تليها 58 دون المستوى بنسبة 2,11%.

و من بين جميع الموقوفين 1534 موقوف بدون مهنة بنسبة 55,84% تليها 209 عامل حر بنسبة 7,60% تليها 199 عامل يومي بنسبة 7,24% تليها 19طالب بنسبة 0,69% تليها 13موظف بنسبة 0,47%

كما تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 72 محرك و 71 قارب و31 قارب صيد و 10بوصلة و 6سيارات الوزن الخفيف و 4جهاز الملاحة (GPS) و 1جهاز استقبال.....ص21

وقد سجلت وهران خلال سنة 2018 أعلى نسبة بـ44,81% أي 134 قضية تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 1581 مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 57,55% من اجمالي الموقوفين لسنة 2018 حيث تتوزع على النحو التالي: 92 من جنس أنثى بنسبة 5,81% من اجمالي الموقوفين في ولاية وهران و 1489 من جنس ذكر سنة 94,19% وقد تمكنت مصالح الدرك من ايداع 111 موقوف الحبس بنسبة 7,02% من اجمالي الموقوفين في ولاية وهران.

من بين الموقوفين 1101 موقوف تتراوح أعمارهم [18−30] سنة بنسبة 69,63% من اجمالي الموقوفين في وهران تليها 311موقوف أعمارهم [30−42] سنة بنسبة 19,76% تليها 142 أعمارهم تقل عن 18سنة بنسبة 8,98% تليها 127 موقوف أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 2,65%.

ومن بين جميع الموقوفين في وهران سجلنا 740 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 46,80% و تليها 603 يملكون مستوى تعليمي متوسط بنسبة 38,14% تليها 166 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 10,49% تليها 40 دون المستوى بنسبة 2,53% تليها 32 يملكون مستوى جامعي بنسبة 2,02%.

و قد بينت لنا الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني أن 1128 موقوف بدون مهنة بنسبة 71,34% تليها 214 عامل يومي بنسبة 13,53% تليها 186 عامل حر بنسبة 11,76% تليها 27 موظف بنسبة 1,70% وتليها 26 موظف بنسبة 1,64% من اجمالي الموقوفين في وهران، و قد تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 3قارب، 1محرك.

تليها ولاية تلمسان بـ44 قضية بنسبة 14,71% من اجمالي القضايا لسنة 2018 تم من خلالها توقيف 250 مؤهل للهجرة غير الشرعية حيث تتوزع على النحو التالي: 1 من جنس أنثى بنسبة 0,4% و 249 من جنس ذكر بنسبة 99,96%. لم يتم ايداع أي موقوف الحبس.

و من بين الموقوفين 161 تتراوح أعمارهم [18–30] سنة بنسبة 64,6% تليها 74 تتراوح أعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 29,6% تليها 8 أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 16,8% تليها 07 موقوفين في ولاية تلمسان يملكون مستوى متوسط بنسبة 54,8% تيها 68 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 27,2% يليها 29 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 11,6% يليها 10 يملكون مستوى جامعي بنسبة 4% يليها 6 دون المستوى بنسبة 2,4% .

ومن بين الموقوفين في ولاية تلمسان 141 بدون مهنة بنسبة 56,4% تليها 68 عامل حر بنسبة 27,2% يليها 38 عامل يومي بنسبة 15,2% يليها 2 موظف بنسبة 0,8% تليها 1طالب بنسبة 0,4%

كما تمكنت مصالح الدرك من حجز 4 قارب، 2محرك، 1 سيارات الوزن الخفيف.

تليها ولاية عين تموشنت بـ36 قضية بنسبة 12,04% من اجمالي القضايا تم من خلالها توقيف 358 مؤهل للهجرة غير شرعية تتوزع على النحو التالي: 8 من جنس أنثى بنسبة 2,23% و350 من جنس

ذكر بنسبة 97,77%. وقد تمكن مصالح الدرك من خلالها من ايداع 1 موقوف الحبس بنسبة 0,27% من اجمالي الموقوفين في ولاية عين تموشنت.

و من بين الموقوفين 1247 أعمارهم تتراوح بين [18−30] سنة بنسبة 68,99% تليها 87 موقوف أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 24,30% تليها 22 أعمارهم أقل من 18سنة بنسبة 6,14% تليها 2 أعمارهم أكبر من 42 سنة بنسبة 0,55%، ومن بين الموقوفين 160 يملك مستوى ابتدائي بنسبة 44,69% تليها 133 يملكون مستوى تعليمي متوسط 37,15% تليها 54 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 15,08% تليها 8يملكون مستوى جامعي بنسبة 2,23% تليها 3دون مستوى تعليمي 0,83%.

كما تبين الاحصائيات أن من بين هؤلاء الموقوفين 231 موقوف بدون مهنة بنسبة 64,52% تليها 63 عامل حر بنسبة 17,59% تليها 55عامل يومي بنسبة 15,36% يليها طالب بنسبة 1,95% تليها 2موظف بنسبة 0,55%.

كما تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 4 قارب و 2محرك.

تليها ولاية مستغانم بـ34 قضية بنسبة 11,37% من اجمالي القضايا لسنة 2018 تم من خلالها توقيف 260 مؤهل للهجرة غير الشرعية تتوزع على النحو التالي:

6 من جنس أنثى بنسبة 2,30% و 254 من جنس ذكر بنسبة 97,70% كما تمكنت مصالح الدرك من ايداع موقوف1 الحبس بنسبة 0,38% و من الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني نجد 192 موقوف أعمارهم تتراوح بين [18−30] سنة بنسبة 73,84% تليها 44 أعمارهم تتراوح بين [30−42] سنة بنسبة 16,92% تليها 21 أعمارهم أقل من 18سنة بنسبة 1,53%.

و من بين الموقوفين 145 بدون مهنة بنسبة 55,76% تليها 86 عامل يومي بنسبة 33,07% تليها 23 عامل حر بنسبة 8,84% تليها 5 موظف بنسبة 1,92% تليها 1طالب بنسبة 0,38%، وقد تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 2قارب و 1محرك.

تليها ولاية الشلف بـ 17 قضية بنسبة 5,68% من اجمالي القضايا لسنة 2018 تم من خلالها توقيف 93 مؤهل للهجرة كلهم من جنس ذكر بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في الشلف تم من خلالها ايداع 5موقوفين الحبس بنسبة 5,37% من اجمالي الموقوفين في الشلف. ومن بين الموقوفين 78تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 83,87% تليها 9موقوفين أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 9,67% تليها 5 أعمارهم تقل عن 5,37% تليها 1 عمره أكبر من 42 بنسبة 1,07%.

وبينت لنا الاحصائيات أن 41 موقوف يملك مستوى ابتدائي بنسبة 44,08% تليها 39 يملكون مستوى متوسط بنسبة 41,93% تليها 11 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 11,82% و 1موقوف يملكون مستوى جامعي و 1دون المستوى بنسبة 1,07% في كل منهما.

كما تبين لنا الاحصائيات أن 59 موقوف يملك مستوى ابتدائي بنسبة 44,08% تليها 39 يملكون مستوى متوسط بنسبة 41,93% تليها 11 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 11,82% و 1موقوف يملكون مستوى جامعي و 1دون مستوى بنسبة 1,07% في كل منهما.

كما تبين الاحصائيات أن 59 موقوف بدون مهنة بنسبة 63,44% تليها 18 عامل حر بنسبة 19,35% تليها 11 عامل يومي بنسبة 11,82% تليها 3موظف بنسبة 3,22% تليها 2 طالب بنسبة 2,15%.

كما تمكنت مصالح الدرك من حجز 1قارب و 1محرك و1 بوصلة تليها ولاية عنابة ب 9قضايا بنسبة 3,01% من النسبة الاجمالية لعدد القضايا سنة 2018 تم من خلالها توقيف 65 موقوف بنسبة 2,36% من اجمالي الموقوفين سنة 2018. تتوزع على النحو التالي 1 من جنس أنثى بنسبة 1,53% و64 من جنس ذكر بنسبة 98,47% تم من خلالها ايداع 5 موقوفين الحبس بنسبة 7,69%.

ومن بين الموقوفين 48 تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 73,84% تليها 10 تتراوح أعمارهم بين [30–42]سنة بنسبة 15,38% تليها 7 أعمارهم أقل من18 سنة بنسبة 10,76%.

كما تبين لنا الاحصائيات أن 41 موقوف يملك مستوى متوسط بنسبة 44,08% تليها 10 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 10,75% تليها 8 مستوى ابتدائي بنسبة 8,60% تليها 5 يملكون مستوى جامعي بنسبة 5,37% تليها 1 دون مستوى بنسبة 1,07%.

ومن بين الموقوفين 48 بدون مهنة بنسبة 51,61% تليها 8 عامل حر بنسبة 8,60% تليها 5عامل يومي بنسبة 5,37% تليها 3 طالب بنسبة 3,22% تليها 1موظف بنسبة 1,07%. كما تمكنت مصالح الدرك من حجز محرك.

تليها ولاية الطارف بـ8قضايا بنسبة 2,67% من اجمالي قضايا سنة 2018 تمت من خلالها توقيف 35 موقوف مؤهل كلهم من جنس ذكر بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين لولاية الطارف. تم من خلالها ايداع 6الحبس بنسبة 17,14%.

و من بين الموقوفين 20 موقوف تتراوح أعمارهم [18–30]سنة بنسبة 57,14% تليها 14 تتراوح أعمارهم [30–42] بنسبة 40% تليها 1 عمره أكبر من 42 سنة بنسبة 2,85%. ومن بين الموقوفين 16 يملكون مستوى متوسط بنسبة 45,71% تليها 3 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 37,14% تليها 4

يملكون مستوى ثانوي بنسبة 11,42% تليها 1دون المستوى و 1 يملك مستوى جامعي بنسبة 2,85% لكل منهما.

كما تبين الاحصائيات أن 19 موقوف دون مهنة بنسبة 54,28% تليها 8 عامل حر بنسبة 22,85% تليها 5 عامل يومي بنسبة 14,28% تليها 2 موظف بنسبة 5,71% تليها 1 طالب بنسبة 2,85%، تمكنت من خلالها مصالح الدرك من حجز 2قارب و 1محرك.

تليها ولاية تيبازة بـ 6قضايا بنسبة 2% من اجمالي القضايا لسنة 2018 تم خلالها توقيف 38 مؤهل للهجرة بنسبة 1,38% من اجمالي الموقوفين لسنة 2018 تتوزع على النحو التالي: 1من جنس أنثى بنسبة 2,6% و 371 من جنس ذكر بنسبة 97,27%. لم يتم ايداع أي موقوف الحبس.

و من بين الموقوفين 28 أعمارهم تتراوح بين [18−30] سنة بنسبة 73,69% تليها 10 موقوفين أعمارهم تتراوح بين [30−42]سنة بنسبة 26,31%.

كما تبين الاحصائيات 21 يملكون مستوى متوسط 55,26% تليها 8 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 1,05% تليها 6 يملكون مستوى ثانوي 15,78% تليها 2 يملكون مستوى جامعي بنسبة 5,26% تليها 1 دون المستوى بنسبة 2,63%.

ومن بين الموقوفين 13 بدون مهنة بنسبة 34,21% تليها 11 عامل يومي بنسبة 28,49% تليها 10 عامل حر بنسبة 26,36% تليها 3طالب بنسبة 7,89% تليها 1موظف بنسبة 2,63%، ولا توجد حجوزات.

تليها ولاية بومرداس بـ5 قضايا بنسبة 0,66% من اجمالي القضايا بالنسبة لإجمالي القضايا لسنة 2018 تم من خلالها توقيف 21 موقوف بنسبة 0,76% تتوزع على النحو التالي: 21 من جنس ذكر

بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في ولاية بومرداس. تم ايداع 1موقوف الحبس بنسبة 4,76%، ومن بين الموقوفين 18 تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 85,71% و تتراوح أعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 14,28%.

من خلال الاحصائيات نجد 8 يملكون مستوى ابتدائي و 8يملكون مستوى متوسط بنسبة 38,09% لكل منهما و 2يملكون مستوى ثانوي و 2يملكون مستوى جامعي بنسبة 9,52% و 1دون المستوى بنسبة 4,76%. من بين الموقوفين 9موقوفين بدون مهنة بنسبة 42,85% تليها 7 عامل حر بنسبة 33,33% تليها 3 عامل يومي بنسبة 14,28% تليها 2طالب بنسبة 9,52% ، لا توجد حجوزات. تليها ولاية سكيكدة بـ3 قضايا بنسبة 1% من اجمالي القضايا لسنة 2018 تم من خلالها توقيف 39 مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 5,41% تتوزع على النحو التالي 1 من جنس أنثى بنسبة 2,66% و 38 من جنس ذكر بنسبة 97,44%، ولم يودع أي موقوف الحبس. و بين الموقوفين 24 موقوف تتراوح أعمارهم [18–30] سنة بنسبة 61,53% تليها 13 تتراوح أعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 33,33% تليها 1 عمره أقل من 18 سنة بنسبة 2,56% و 1 عمره أكبر من 42 سنة بنسبة 2,56%.

و بينت الاحصائيات أن 16 موقوف يملكون مستوى متوسط بنسبة 41,02% تليها 14 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 35,89% تليها 9 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 23,07% و من بين الموقوفين 19 موقوف دون مهنة بنسبة 48,71% تليها 15 عامل يومي بنسبة 38,46% تليها 5 عامل حر بنسبة 12,82%و قد تم حجز 1 قارب. تليها تيزي وزو بـ 2قضايا بنسبة 0,66% من اجمالي القضايا لسنة 2018 تم من خلالها توقيف 5مؤهلين للهجرة غير الشرعية بنسبة 0,18% كلهم من جنس ذكر أي بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في ولاية تيزي وزو ، ولم يودع أي موقوف الحبس. ومن بين الموقوفين 3 وقوفين أعمارهم تتراوح بين [30–42] سنة بنسبة 60% تليها 2 أعمارهم تتراوح بين [18–

30] سنة بنسبة 40%. وتبين الاحصائيات أن 4 موقوفين يملكون مستوى متوسط بنسبة 80% تليها 1 يملك مستوى ثانوي بنسبة 20%.من بين الموقوفين 3 عامل يومي بنسبة 60% و 2بدون مهنة بنسبة 40% تم من خلالها حجز 1قارب. تليها ولاية الجزائر بـ1 قضية بنسبة 0,33% من اجمالي القضايا لسنة 2018 تم من خلالها توقيف 2 مؤهلين بنسبة 0,07% من اجمالي الموقوفين لسنة 2018 كلهم من جنس ذكر بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في ولاية الجزائر.

من خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 2 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في الجزائر. و 2موقوف في الجزائر يملكون مستوى تعليمي ثانوي نسبة 100% من اجمالي الموقوفين بالجزائر و 2 موقوف في الجزائر بدون مهنة بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في الجزائر، ولا يوجد حجوزات[1].

دراسة تحليلية سنة 2019:

سجلت مصالح الدرك الوطني خلال 2019 (284) قضية تم من خلالها توقيف 2662 مرشح للهجرة غير الشرعية في الولايات التالية : الشلف، تلمسان، الجزائر ، سكيكدة ، عنابة ، مستغانم ، وهران ، بومرداس ، الطارف ، تيبازة ، عين تيموشنت ، ، حيث توزع عدد الموقوفين على النحو التالي :106 منج نس أنثى بنسبة 3.98% و 2556 من جنس ذكر بنسبة 96.02% تم من خلالها إيداع 176 الحبس بنسبة 6.61% من إجمالي الموقوفين لسنة 2019.

[1]المعهد الوطني ، مرجع سابق .

وتبين الإحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني أن 1744 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية تتراوح أعمارهم بين (18-360) سنة بنسبة 65.51% تليها 674 تتراوح أعمارهم بين (30-42) سنة بنسبة 25.31% تليها 163 موقوف أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 6.12% ، تليها 81 موقوف أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 30.4%

ومن بين الموقوفين خلال هذه السنة (2019) 1165 لديه مستوى تعليمي جامعي بنسبة 43.76% تليها 779 لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 29.26% تليها 528 لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 19.83% تليها 153 دون المستوى بنسبة 5.74% تليها 34 لديهم مستوى ثانوي بنسبة 1.27% من إجمالي الموقوفين لسنة 2019.

ومن خلال الإحصائيات المقدمة لنا من طرف الدرك ، 1534 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بدون مهنة بنسبة 57.62% تليها 209 عامل حر بنسبة 7.85% تليها 199 عامل يومي بنسبة 7.47% تليها 19 طالب بنسبة 0.17 % تليها 13 موظف بنسبة 0.48% ، تمكنت من خلالها مصالح الدرك من حجز 72 محرك و71 قارب و31 قارب صيد و10 بوصلة و6 سيارات الوزن الخفيف و 4 جهاز الملاحة (gps) ، و1 جهاز استقبال وإرسال.

سجلت وهران أعلى نسبة من عدد القضايا خلال سنة 2019 بنسبة 34.50% من إجمالي القضايا لسنة 2019 أي 98 قضية تم من خلالها توقيف 1087 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 41.45% من اجمالي الموقوفين لسنة 2019 تتوزع على النحو التالي ك64 من جنس أنثى بنسبة 9.88 % و 1023 من جنس ذكر بنسبة 94.12% من إجمالي الموقوفين في ولاية وهران ، تم من خلالها إيداع مرشح للهجرة الحبس بنسبة 6.71 % من اجمالي الموقوفين.

ومن بين الموقوفين في ولاية وهران 683 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية أعمارهم تتراوح بين (18-30) سنة 62.83% تليها 83 موقوف أعمارهم أكبر من 42 سنة بنسبة 3.49.%

من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني فإن 479 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية لديهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة 44.06% تليها 343 موقوف لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 31.55 % تليها 208 لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 19.13% تليها 48 موقوف دون المستوى بنسبة 4.41 % تليها 8 لديهم مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 0.73% .

ومن بين الموقوفين في ولاية وهران 614 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بدون مهنة بنسبة 56.48% تليها 249 عامل حر بنسبة 22.90 % تليها 207 عامل يومي بنسبة 19.04% تليها 9 طالب بنسبة 0.82% تليها 8 موظف بنسبة 0.73% ، وقد تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 13 قارب و2 قارب صيد و 4بوصلة و 3جهاز ملاحة (gps) ، تليها ولاية مستغانم بخمسين قضية خلال هذه السنة (2019) بنسبة 17.60% من اجمالي القضايا لسنة 2019 تم من خلالها توقيف 410 مرشح

للهجرة غير الشرعية بنسبة 15.40% من إجمالي المرشحين للهجرة غير الشرعية لسنة 2019 حيث تتوزع على النحو التالي : 13 من جنس أنثى بنسبة 3.17% و 397 من جنس ذكر بنسبة 96.83% من إجمالي الموقوفين في ولاية مستغانم تم من خلالها إيداع 32 موقوف الحبس المؤقت بنسبة 7.80% من إجمالي الموقوفين في ولاية

مستغانم لسنة 2019 . ومن بين الموقوفين في هذه الولاية (مستغانم) 286 موقوف مؤهل للهجرة تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 سنة بنسبة 96.75% تليها 83 موقوف تتراوح أعمارهم بين 30 و 42 سنة بنسبة 2.24% تليها 35 موقوف أعمارهم تقل عن 18 سنة بنسبة 8.53% تليها 6 أعمارهم

اكبر من 42 سنة بنسبة 1.46% ومن خلال 81 إحصائيات مقدمة من طرف الدرك الوطني 214 موقوف مرشح للهجرة لديه مستوى تعليم جامعي بنسبة 52.19 % تليها 105 لديهم مستوى تعليم إبتدائي بنسبة 25.60% تليها 65 لديهم مستوى تعلمي متوسط بنسبة 15.36% تليها 18 دون المستوى بنسبة 4.39% تليها 9 موقوفين لديهم مستوى تعلمي ثانوي بنسبة 2.19% . من بين الموقوفين في هذه الولاية (مستغانم) 288 بدون مهنة بنسبة 55.60%% تليها 109 عامل حر بنسبة 26.58% تليها 68 عامل يومي بنسبة 16.58% تليها 5 موقوفين طلاب بنسبة 1.21% ، كما تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 25 قارب و14 قارب صيد و 1 سيارات الوزن الخفيف.

عين تيموشنت بـ38 قضية بنسبة 13.38% من إجمالي القضايا لسنة 2019 تم من خلالها توقيف 326 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 12.24% من إجمالي الموقوفين لسنة 2019 تتوزع على النحو التالي : 11 من جنس أنثى بنسبة 3.37% و315 من جنس ذكر بنسبة 96.63% ومن بين الموقوفين في عين تيموشنت 207 أعمارهم تتراوح بين 18 و30 سنة بنسبة 63.49% تليها 985 موقوف مؤهل أعمارهم بين 30 و 42 سنة بنسبة 2.45% ومن خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 133 موقوف مؤهل للهجرة في عين تيموشنت لديهم مستوى تعلمي جامعي بنسبة 40.79% تليها 97 موقوف لديهم مستوى ابتدائي بنسبة 29.75% تليها 70 لدهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 21.47% تليها 20 موقوف دون المستوى بنسبة 6.13% تليها 5 موقوفين لديهم مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 1.53 % .

ومن بين الموقوفين في هذه الولاية (عين تيموشنت) 184 موقوف بدون مهنة بنسبة 56.44% تليها 95 موقوف عامل حر بنسبة 29.14% تليها 46 عامل يومي بنسبة 14.10 % تليها 01 طالب بنسبة 0.30% .

كما تمكنت مصالح الدرك الوطني منح جز 2 محرك ، 8 قارب ، 2 بوصلة .

تليها ولايتي الشلف وتلمسان بـ20 قضية لكل منهما بنسبة 7.04 % لكل ولاية تم من خلالها توقيف 146 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية في كل ولاية : الشلف بنسبة 6.16% من إجمالي الموقوفين خلال سنة 2019 تتوزع على النحو التالي : 146 من جنس ذكر أي 100% من إجمالي الموقوفين في ولاية الشلف من جنس ذكر تم من خلالها إيداع 31 موقوف مؤهل للهجرة الحبس بنسبة 18.90% من إجمالي الموقوفين في ولاية الشلف . كما تم توقيف 181 مؤهل للهجرة غير الشرعية في ولاية تلمسان بنسبة 6.68 % من إجمالي الموقوفين لسنة 2019 تتوزع على النحو التالي : 3 من جنس أنثى بنسبة 1.65% و178 من جنس ذكر بنسبة 98.35% تم من خلالها إيداع 20 موقوف الحبس بنسبة 11.04% من اجمالي الموقوفين في ولاية تلمسان .

ومن بين الموقوفين خلال سنة 2019 في ولاية الشلف 111 موقوف أعمارهم تتراوح بين (18–30) سنة بنسبة 67.68% تليها 42 موقوف أعمارهم تتراوح بين (30–42) سنة بنسبة 25.60% تليها 7 أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 4.26% تليها 4 موقوفين أعمارهم أ:بر من 42 سنة بنسبة 2.43%.

أما الموقوفين في ولاية تلمسان فإن 113 موقوف مؤهل للهجرة تتراوح أعمارهم بين (18–30) سنة بنسبة 62.43% تليها 56 موقوف أعمارهم تتراوح ما بين(30 و42) سنة بنسبة 30.93% تليها 07 أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 3.86% تليها 05 موقوفين أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 2.76% .

من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 78 موقوف في ولاية الشلف لديهم مستوى جامعي بنسبة 47.56% تليها 39 موقوف لديهم مستوى متوسط بنسبة 23.78% تليها 36 موقوف

لديهم مستوى ابتدائي بنسبة 21.95% تليها 07 موقوفين دون المستوى بنسبة 4.26% تليها 04 موقوفين لديهم مستوى ثانوي بنسبة 2.43.% أما ولاية تلمسان فإن 70 موقوف لديهم مستوى جامعي بنسبة 83.67% تليها 59 موقوف لديهم مستوى ابتدائي بنسبة 32.59% تليها 36 لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 19.88% تليها 16 دون مستوى تعليمي بنسبة 8.83% من إجمالي الموقوفين في ولاية تلمسان.

ومن بين الموقوفين في ولاية الشلف وتلمسان نجد :

بين الموقوفين في ولاية الشلف نجد 88 موقوف نؤهل للهجرة غير الشرعية بدون مهنة بنسبة 53.65 % تليها 51 موقوف عامل حر بنسبة 31.09% تليها 24 موقوف عامل يومي بنسبة 14.65% تليها 1 طالب بنسبة 0.60% .

أما ولاية تلمسان فإن 95 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بدون مهنة بنسبة 52.48% تليها 56 موقوف عامل حر بنسبة 30.93% تليها 28 موقوف عامل يومي بنسبة 15.46% تليها 02 موظف بنسبة 1.10%

كما تمكنت مصالح الدرك من حجز 07 محرك و06 قارب و03 قارب صيد و01 بوصلة ، و3 سيارات خفيفة في ولاية الشلف.

أما تلمسان فقد تمكنت مصالح الدرك من حجز 11 محرك و 10 قارب و03 قارب صيد و 01 سيارات الوزن الخفيف.

تليها ولاية الطارف بـ 19 قضية بنسبة 6.69% من إجمالي القضايا لسنة 2019 تم من خلالها توقيف 117 موقوف عامل مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 4.39% من إجمالي الموقوفين لسنة 2019 تتوزع على التالي :5 من جنس أنثى بنسبة 4.25% و112 من جنس ذكر بنسبة 95.75% .

تم من خلالها إيداع 3 الحبس بنسبة 2.56% من إجمالي الوقوفين لسنة 2019 ، ومن بين الموقوفين في ولاية الطارف 83 أعمارهم تتراوح بين (18-30) سنة بنسبة 46.86% تليها 26 تتراوح أعمارهم (30-42) سنة بنسبة 22.22 % تليها 5 موقوفين أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 4.27% تليها 03 موقوفين أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 2.56. %

ومن خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 43 موقوف مؤهل لديهم مستوى تعليمي إبتدائي بنسبة 36.75% تليها 41 موقوف لديه مستوى تعليمي جامعي بنسبة 35.06% تليها 22 لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 18.80% تليها 09 موقوفين دون المستوى بنسبة 7.69% تليها 02 لديهم مستوى ثانوي بنسبة 1.70 % .

ومن بين الموقفين في الطارف 76 موقوف بدون مهنة بنسبة 64.95% تليها 26 موقوف عامل حر بنسبة 22.22 % تليها 14 موقوف عامل يومي بنسبة 11.96 % تليها 1 موقوف طالب بنسبة 0.85 % .

وقد تمكنت مصالح الدرك الوطني منح حجز 6 محرك ، و04 قارب ، و 01 قارب صيد، و 01 جهاز الملاحة (gps) .

تليها ولاية سكيكدة بـ 14 قضية بنسبة 4.92% من أجمالي القضايا لسنة 2019 تم من خلالها توقيف 201 موقوف بنسبة 7.55% من إجمالي الموقوفين لسنة 2019 وكلهم من جنس ذكر بنسبة 100% من إجمالي الموقوفين لسنة 2019 تم من خلالها توقيف 04 موقوفين مؤهلين للهجرة غير الشرعية بنسبة 1.99% من إجمالي الموقوفين لسنة 2019 . ومن بين الموقفين في ولاية سكيكدة 147 موقوف مرشح للهجرة غير الشرعية تتراوح أعمارهم بين (18-30) سنة بنسبة 73.13% تليها 43 موقوف

أعمارهم تتراوح بين (30-42) سنة بنسبة 21.39% تليها 06 موقوفين أعمارهم أقل من 42 سنة بنسبة 2.48% .

ومن خلال الإحصائيات المقدمة من قبل الدرك الوطني 98 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية لديهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة 48.75% تليها 52 موقوف لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 25.87 % تليها 31 موقوف لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 15.42% تليها 18 موقوف دون المستوى بنسبة 8.95% تليها 02 لديهم مستوى ثانوي بنسبة 0.99% من إجمالي الموقوفين في ولاية سكيكدة لسنة 2019 .

ومن بين الموقوفين 142 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بدون مهنة بنسبة 70.64% تليها 40 عامل حر بنسبة 19.90% تليها 18 موقوف عامل يومي بنسبة 8.95% تليها 01 موظف بنسبة 0.49% وقد تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 01 محرك ،04 قوارب ،05 قارب صيد.

تليها ولاية عنابة ب؟. 13 قضية بنسبة 4.57% من إجمالي القضايا لسنة 2019 تم من خلالها توقيف 109 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 4.09% من إجمالي الموقوفين لسنة 2019 تتوزع على النحو التالي : 10 من جنس أنثى بنسبة 9.17% و 99 من جنس ذكر بنسبة 90.83% من إجمالي الموقوفين في عنابة .

لو يودع أي موقوف الحبس خلال هذه السنة في ولاية عنابة .

ومن بين الموقوفين في ولاية عنابة 66 موقوف مؤهل للهجرة غير الشعرية تتراوح أعمارهم بين (18-30) سنة بنسبة 62.26 % تليها 30 موقوف تتراوح أعمارهم بين (30-42) سنة بنسبة 27.52% تليها 07 أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 6.42% تليها 06 أعمارهم تقل عن 18 سنة بنسبة 5.50% .

ومن خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 48 موقوف لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 44.03% تليها 25 موقوف لديهم مستوى متوسط بنسبة 22.93 % تليها 24 موقوف لديهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة 22.01% تليها 08 دون المستوى بنسبة 7.33 % تليها 04 لديهم مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 3.66.%

ومن بين الموقوفين في هذه الولاية (عنابة) 77 موقوف مؤهل للهجرة بدون مهنة بنسبة 70.64% تليها 19 عامل حر بنسبة 17.43% تليها 10 موقوفين عامل يويم بنسبة 9.17% تليها 2 طلاب بنسبة 1.83 % تليها 01 موظف بنسبة 0.91% من إجمالي الموقفين في ولاية عنابة .

تمكنت من خلاها مصالح الدرك الوطني من حجز 01 قارب ، 02 بوصلة ، و01 جهاز استقبال وإرسال.

تليها ولاية تيبازة بـ06 قضايا بنسبة 2.11% من إجمالي القضايا لسنة 2019 تم من خلالها توقيف 43 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 1.61% من إجمالي الموقوفين لسنة 2019 .كلهم من جنس ذكر بنسبة 100% من الموقوفين في واية تيبازة.

تم إيداع 01 موقوف الحبس بنسبة 2.38% من إجمالي الموقوفين في تيبازة لسنة 2019

من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 29 موقوف مؤهل للهجرة تتراوح أعمارهم بين (18–30) سنة بنسبة 67.44% تليها 11 موقوف مؤهل للهجرة تتراوح أعمارهم بين (30–42) سنة بنسبة 25.58% تليها 02 موقوفين أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 4.65% تليها 01 موقوف عمره أقل من 18 سنة بنسبة 2.32% .

ومن بين الموقوفين في ولاية تيبازة 15 موقوف مؤهل للهجرة لديهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة

34.88% تليها 12 موقوف لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 27.90% تليها 08 دون المستوى بنسبة 18.60% و 08 لديهم مستوى متوسط .

ومن بين الموقوفين 23 موقوف بدون مهنة بنسبة تليها 3 عمال حر بنسبة 18.60% تليها 01 موظف بنسبة 2.32%.

تمكنت من خلالها مصالح الدرك من حجز 01 قارب صيد، 01 سيارات الوزن الخفيف.

تليها ولاية بومرداس بـ 05 قضايا بنسبة 0.01% من إجمالي القضايا لسنة 2019 تم من خلالها توقيف 23 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 0.86 % من إجمالي الموقوفين لسنة 2019 . كلهم من جنس ذكر 100 % من إجمالي الموقوفين في ولاية بومرداس لسنة 2019.

تم إيداع 01 موقوف الحبس بنسبة 4.34% من إجمالي الموقوفين في بومرداس لسنة 2019 ومن بين الموقوفين 18 موقوف تتراوح أعمارهم بين(18–30) سنة بنسبة 78.26% تليها 05 موقوفين أعمارهم تتراوح بين (30–42) سنة بنسبة 21.74% .

من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني 13 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية لديهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة 56.52% تليها 05 موقوفين لديهم مستوى تعليمي إبتدائي بنسبة 21.73 % تليها 04 موقوفين لديهم مستوى متوسط بنسبة 17.39% تليها 01 دون المستوى بنسبة 4.34% .

ومن بين الموقوفين في ولاية بومرداس 09 موقوفين عامل حر بنسبة 39.13% تليها 08 موقوفين بدون مهنة بنسبة 34.78% تليها 06 عامل يومي بنسبة 26.08% .

تمكين مصالح الأمن من حجز 01 قارب صيد .

تليها ولاية الجزائر بقضية واحدة بنسبة من إجمالي القضايا لسنة 2019 تم من خلالها توقيف 01 بنسبة من إجمالي الموقوفين خلال سنة 2019، وكلهم من جنس ذكر أي 01 موقوف بنسبة 100% من إجمالي الموقوفين في ولاية الجزائر.

تم إيداعه في الحبس أي 01 موقوف بنسبة 100% من إجمالي الموقوفين في ولاية الجزائر يتراوح عمره بين (18–30) سنة بنسبة 100 %من إجمالي الموقوفين في الجزائر لسنة 2019.

لديه مستوى تعليمي متوسط (01 موقوف) بنسبة 100% من الموقوفين في الجزائر.

عامل يومي (01 موقوف) بمسبة 100% من الموقوفين في الجزائر.

تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من حجز 2 محرك، و 1 قارب صيد، 1بوصلة[1].

[1] المعهد الوطني، المرجع السابق.

دراسة تحليلية لسنة 2020 :

سجلت مصالح الدرك الوطني خلال سنة 2020 645 قضية تم من خلالها توقيف 5440 مؤهل للهجرة غير الشرعية في الولايات التالية : الشلف ، بجاية، تلمسان ، تيزي وزو، الجزائر ، جيجل ، سكيكدة ، عنابة مستغانم ، وهران ، بومرداس ، الطارف ، تيبازة ، عين تيموشنت . حيث يتوزع عدد الموقوفين على النحو التالي : 178 من جنس انثى بنسبة 3.27 % و 5262 من جنس ذكر بنسبة 96.63 % تم من خلالها ايداع 102 بنسبة 1.87 % من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 .

تبين الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني ان 3571 موقوف مؤهل للهجرة الغير الشرعية تتراوح اعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 65.64 % تليها 1454 موقوف مؤهل للهجرة تتراوح اعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 26.72 % تليها 250 موقوف اعمارهم اقل من 18 سنة بنسبة 4.59 % تليها 165 اعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 3.03 % .

كما تبين لنا الاحصائيات ان 2627 موقوف يملكون مستوى متوسط بنسبة 26.72 % تليها 1233 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 18.97 % تليها 330 يملكون مستوى جامعي بنسبة 6.06 % تليها 218 دون المستوى بنسبة 4 % .

ومن بين الموقوفين لسنة 2020، 3163 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بدون مهنة بنسبة 58.14 % تليها 1107 عامل يومي بنسبة 20.34 % تليها 1034 عامل حر بنسبة 19.14 % تليها 97 طالب بنسبة 1.78 % تليها 39 موظف بنسبة 0.71 % .

وقد تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 13 سيارات الوزن الخفيف و 127 محرك و 2 مضخة هيدروليكية و 1 مضغط (compresseur) و 33 قارب صيد و 20 بوصلة + جهاز الملاحة (GPS) و144 قارب .

وقد سجلت وهران اعلى نسبة من القضايا سنة 2020 ب 26.66% اي 172 قضية تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 1544 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 28.38 % من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 حيث تتوزع على النحو التالي 63 من جنس انثى بنسبة 4.08 % من اجمالي الموقوفين في ولاية وهران و 1481 من جنس ذكر بنسبة 95.92 % تم ايداع 32 موقوف الحبس بنسبة 2.07% .

ومن بين الموقوفين 982 تتراوح اعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 63.60 % تليها 444 اعمارهم تتراوح بين [30–42] سنة بنسبة 28.75 % تليها 70 موقوف عمره اقل من 18 سنة بنسبة 4.53 % تليها 84 اعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 2.72 % من اجمالي الموقوفين في ولاية وهران .

كما تبين لنا الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني ان 663 يملكون مستوى تعليمي

متوسط بنسبة 40.99 % تليها 466 يملكون مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 30.18 % تليها 249 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 16,12% تليها 102 مستوى جامعي بنسبة 6.60% تليها 64 موقوف دون مستوى بنسبة 4.14 % من اجمالي الموقوفين في وهران . ومن بين الموقوفين 809 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بدون مهنة بنسبة 52.39 % تليها 366 عامل يومي بنسبة 23.70% تليها 330 عامل حر بنسبة 21.37 % تليها 30 طالب بنسبة 1.94 % تليها 9 موظفين بنسبة 0.58 % من

اجمالي الموقوفين في ولاية وهران . كما تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 4 سيارات ذات الوزن الخفيف و 24 محرّك و 2 قارب صيد و 6 بوصلة و 3 جهاز الملاحة (GPS) و 34 قارب.

تليها ولاية مستغانم بـ172 قضية بنسبة 19,37% من اجمالي قضايا سنة 2020 أي 129 قضية تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 910 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 16,72% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 تتوزع على النحو التالي 51 من جنس أنثى بنسبة 5,60% و 859 من جنس ذكر بنسبة 94,40% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020. تم من خلالها ايداع 32مؤهل للهجرة غير الشرعية الحبس بنسبة 3,51% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020.

و من بين الموقوفين 576 تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 63,29% تليها 244 تتراوح أعمارهم بين [30–42] بنسبة 26,81% تليها 57 أعمارهم تقل عن 18 سنة بنسبة 6,26% تليها 33 أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 3,62%.

كما بينت لنا الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني أن 450 موقوف من اجمالي الموقوفين في ولاية مستغانم يملكون مستوى تعليمي متوسط بنسبة 49,45% تليها 199 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 21,86% تليها 170 بنسبة 18,68% تليها 65 يملكون مستوى جامعي بنسبة 7,14% تليها 26 دون مستوى تعليمي بنسبة 2,85%.

و من بين الموقوفين 508 بدون مهنة بنسبة 55,82% تليها 243 عامل يومي بنسبة 26,70% تليها 136 عامل حر بنسبة 14,94% تليها 35 طالب بنسبة 1,64% تليها 8موظفين بنسبة 0,87%.

تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من حجز 1سيارة خفيفة الوزن و 51 محرك 1مضغط (compresseur) و 8قارب صيد و 5بوصلة و2جهاز الملاحة (GPS) و 53قارب.

تليها ولاية عين تموشنت بـ 104 قضية بنسبة 16,12% تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 773 موقوف مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 14,20% تتوزع على النحو التالي :27 من جنس أنثى بنسبة 3,49% و 746 من جنس ذكر بنسبة 96,51% من اجمالي الموقوفين في عين تموشنت لسنة 2020. تم من خلالها ايداع 3 موقوف الحبس بنسبة 0,38%.

و من بين الموقوفين في عين تموشنت 499 موقوف مؤهل تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 64,55% تليها 198 موقوف تتراوح أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 25,61% تليها 50 موقوف عمره أقل من 18 سنة بنسبة 4,46% تليها 26 أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 3,36% من خلال الاحصائيات المقدمة لنا من طرف الدرك الوطني نجد 369 موقوف يملكون مستوى متوسط بنسبة 47,73%، تليها 179 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 23,15% تليها 157 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 20,31% تليها 45 يملكون مستوى جامعي بنسبة 5,82% تليها 23دون المستوى بنسبة 2,97%.

ومن بين الموقوفين 431 موقوف بدون مهنة بنسبة 55,75% تليها 193 عامل حر بنسبة 24,96% تليها 121 عامل يومي بنسبة 15,65% تليها 24 طالب بنسبة 3,10% تليها 4موظفين بنسبة 0,51%.

تمكنت من خلالها مصالح الدرك من حجز 4سيارات ذات وزن خفيف و 10 محرك و 1مضخة هيدروليكية و 4قارب صيد و 3بوصلة و8قارب.

تليها ولاية الشلف بـ46 قضية بنسبة 7,13% من اجمالي القضايا لسنة 2020 تمكنت خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 424 مؤهل للهجرة غير شرعية بنسبة 7,79% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 تتوزع على النحو التالي: 3 من جنس أنثى بنسبة 0,70% و221 من جنس ذكر بنسبة

99,30% تم خلالها ايداع 17موقوف الحبس بنسبة 4%. ومن بين الموقوفين في ولاية الشلف نجد 280 موقوف أعمارهم تتراوح بين [18−30]سنة بنسبة 66,03% تليها 108 موقوف أعمارهم تتراوح بين [30−42]سنة بنسبة 25,47% تليها 6 موقوف أعمارهم تقل على 18 سنة بنسبة 6,13% تليها 10 موقوفين أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 2,35%.

و من خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني نجد 209 موقوف يملكون مستوى تعليمي متوسط بنسبة 49,29% تليها 83 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 19,57% تليها 80 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 18,86% تليها 28 دون مستوى جامعي بنسبة 5,66%.

و من بين الموقوفين في الشلف 267 موقوف بدون مهنة بنسبة 62,97% تليها 89 عامل حر بنسبة 20,99% تليها 54 عامل يومي بنسبة 12,73% تليها 9طلاب بنسبة 2,12% تليها 5موظفين بنسبة 11,79%.

تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من حجز 7 محرك و 1مضخة هيدروليكية و 3 قارب صيد و 3بوصلة و 10 قارب.

تليها ولاية تلمسان بـ 45 قضية بنسبة 6,97% من اجمالي القضايا لسنة 2020 تمكنت من خلالها مصالح الدرك من توقيف 464 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 8,52% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 تتوزع على النحو التالي 13 من جنس أنثى بنسبة 1,95% و 451 من جنس ذكر بنسبة 98,05% تم من خلالها ايداع 2 الحبس بنسبة 0,30% من اجمالي الموقوفين في تلمسان .

ومن بين الموقوفين 329 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18−30]سنة بنسبة 70,90% تليها 119 أعمارهم تتراوح بين [30−42] سنة بنسبة 25,64% تليها 11موقوف أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 2,37% و تليها 5 أعمارهم تقل من 18 سنة بنسبة 1,07% .

ومن بين الموقوفين 234 يملكون مستوى تعليمي متوسط بنسبة 50,43% تليها 99 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 21,33% تليها 62 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 13,36% تليها 95 يملكون مستوى جامعي بنسبة 7,54% تليها 34 دون المستوى بنسبة 7,32%.

و تبين الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني أن 215 موقوف بولاية تلمسان بدون مهنة بنسبة 46,33% تليها 125 عامل يومي بنسبة 26,93% تليها 115 عامل حر بنسبة 24,78% تليها 5موظفين بنسبة 1,07% تليها 4طلاب بنسبة 0,86%.

كما تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 11محرك و 3 قارب صيد و 16 قارب.

تليها ولاية الطارف بـ 32 قضية بنسبة 4,96% من اجمالي القضايا لسنة 2020 تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 129 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 2,37% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 تتوزع على النحو التالي: 5 من جنس أنثى بنسبة 3,87% و 124 من جنس ذكر بنسبة 96,13% من اجمالي الموقوفين في ولاية الطارف .

ومن بين الموقوفين 92 موقوف أعمارهم تتراوح بين [18−30] سنة بنسبة 71,31% تليها 31موقوف أعمارهم تتراوح بين [30−42] سنة بنسبة 24,03% تليها 5 أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 3,87% تليها 1 عمره أقل من 18 سنة بنسبة 0,77% .

ومن خلال الاحصائيات المقدمة نجد 59 يملكون مستوى متوسط بنسبة 45,73% تليها 29 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 22,48% تليها 26يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 20,15% تليها 13 يملكون مستوى جامعي بنسبة 10,07% تليها 2 دون مستوى بنسبة 1,55%.

ومن بين الموقوفين في الطارف 76 موقوف بدون مهنة بنسبة 58,91% تليها 31 عامل يومي بنسبة 24,03% تليها 19 عامل حر بنسبة 14,72% تليها 3 طلاب بنسبة 2,32%.

كما تمكنت مصالح الدرك من حجز 2قارب صيد و 5قارب.

تليها ولاية سكيكدة بـ30 قضية بنسبة 4,65% من اجمالي القضايا لسنة 2020 تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 454 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 8,34% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 تتوزع على النحو التالي : 64 جنس أنثى 0,88% و 450 من جنس ذكر بنسبة 99,12% من اجمالي الموقوفين في ولاية سكيكدة لم يودع أي موقوف الحبس.

ومن بين الموقوفين 313 تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 68,94% تليها 121 موقوفا أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 26,65% تليها 10 أعمارهم أقل من 18سنة و 10 أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 2,20% لكل منهما.

كما تبين لنا الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني أن 223 موقوفا يملكون مستوى تعليمي متوسط بنسبة 49,11% تليها 113 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 24,88% تليها 80 موقوف يملكون مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 17,62% تليها 25 دون المستوى بنسبة 5,50% تليها 13 يملكون مستوى جامعي بنسبة 2,86%.

كما تبين لنا الاحصائيات أن 388 موقوف في ولاية سكيكدة بدون مهنة بنسبة 85,46% تليها 33 عامل حر بنسبة 7,26% تليها 31 عامل يومي بنسبة 6,82% تليها 2طالب بنسبة 0,44% كما تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 8 محرك و 1قارب صيد و 1جهاز الملاحة (GPS) و 9قارب.

تليها ولاية بومرداس بـ26 قضية بنسبة 4,03% من اجمالي القضايا لسنة 2020 تمكنت خلالها مصالح الدرك من توقيف 320 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 5,88% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 تتوزع على النحو التالي 1 من جنس أنثى بنسبة 0,31% و 319 من جنس ذكر بنسبة 99,69% تم من خلالها ايداع 1 موقوف الحبس بنسبة 0,31% من اجمالي الموقوفين في ولاية بومرداس.

ومن بين الموقوفين 219 موقوف أعمارهم تتراوح بين [18−30] سنة بنسبة 68,43% تليها 76 أعمارهم تتراوح بين [30−42] سنة بنسبة 23,75% تليها 15 أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 4,68% تليها 10 أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 3,12%.

من خلال الإحصائيات المقدمة، 199 يملكون مستوى متوسط بنسبة 62,18% تليها 66 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 20,62% تليها 39 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 12,18% تليها 13 يملكون مستوى جامعي بنسبة 4,06% تليها 3 دون المستوى بنسبة 0,93%.

ومن بين الموقوفين في ولاية بومرداس 224 موقوف مؤهل بدون مهنة بنسبة 70% تليها 55 عامل يومي بنسبة 17,18% تليها 34 عامل حر بنسبة 10,62% تليها 4 طلاب بنسبة 1,25% تليها 3 موظفين بنسبة 0,93%.

تمكنت من خلالها مصالح الدرك من حجز 1 محرك و 4 قارب صيد و 3قارب.

تليها الجزائر بتسجيل 21 قضية بنسبة 3,25% من اجمالي القضايا لسنة 2020 تمكنت من خلالها مصالح الدرك من توقيف 217 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 3,98% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 تتوزع على النحو التالي 5 من جنس أنثى بنسبة 2,30% و 212 من جنس ذكر بنسبة 97,70% من اجمالي الموقوفين في ولاية الجزائر تم من خلالها ايداع 3 موقوفين الحبس.

ومن بين الموقوفين في الجزائر 145 موقوف مؤهل تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 66,82% تليها 58 موقوف تتراوح أعمارهم بين [30−42] سنة بنسبة 26,72% تليها 9موقوفين أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 4,14% تليها 5موقوفين أعمارهم تفوق 42 سنة بنسبة 2,30%.

و من خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الدرك الوطني نجد 126 موقوفا يملك مستوى تعليمي متوسط بنسبة 58,06% تليها 41 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 18,89% تليها 40 موقوف يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 18,43%.

و من بين الموقوفين في الجزائر 135 بدون مهنة بنسبة 62,21% تليها 43 عامل حر بنسبة 19,85% تليها 36 عامل يومي بنسبة 16,58% تليها 2موظفين بنسبة 0,92% تليها 1طالب بنسبة 0,46% كما تمكنت مصالح الدرك الوطني من حجز 1محرك و 1قارب صيد و 3قارب.

تليها ولاية عنابة بـ17 قضية بنسبة 2,63% من اجمالي القضايا ل2020 تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 84 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 1,54% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 تتوزع على النحو التالي: 5 من جنس أنثى بنسبة 5,95% و 79 من جنس ذكر بنسبة 94,05% من إجمالي الموقوفين في ولاية عنابة.

ومن بين الموقوفين في ولاية عنابة 56 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 66,6% تليها

22أعمارهم تتراوح بين [30−42] سنة بنسبة 26,19% تليها 4 أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 4,76% تليها 2 أعمارهم أكبر من 42 بنسبة 2,38%.

ومن خلال الاحصائيات المقدمة لنا من طرف الدرك الوطني 35 موقوف يملك مستوى متوسط بنسبة 41,66% تليها 17 يملكون مستوى ثانوي بنسبة 20,23% تليها 14 يملكون مستوى تعليم ابتدائي بنسبة 16,66% تليها 11 موقوفا دون المستوى بنسبة 13,09% تليها 7 يملكون مستوى جامعي بنسبة 8,33% ومن بين الموقوفين في ولاية عنابة 41 بدون مهنة بنسبة 48,80% تليها 22 عامل يومي بنسبة 26,19% تليها 17 عامل حر بنسبة 20,23% تليها 3 طالب بنسبة 3,57% تليها 1موظف بنسبة 1,19%.

تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من حجز 2 سيارات الوزن الخفيف و 5محرك و 1قارب صيد و 1 قارب.

تليها ولاية تيبازة بـ 16 قضية بنسبة 2,48% من اجمالي القضايا في 2020 تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 84 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 1,54% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 تتوزع على النحو التالي: 1من جنس أنثى بنسبة 1,19% و 85من جنس ذكر بنسبة 98,89% من اجمالي الموقوفين في ولاية تيبازة لسنة 2020 تم من خلالها ايداع 4موقوفين الحبس بنسبة 4,76%.

من بين الموقوفين 59 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18−30] سنة بنسبة 70,23% تليها 18 موقوف تتراوح أعمارهم بين [30−42]سنة بنسبة 21,42% تليها 4موقوفين أعمارهم تفوق 42سنة بنسبة 4,76% تليها 3أعمارهم أقل من 18 سنة بنسبة 3,57% ومن خلال الاحصائيات المقدمة لنا 40

موقوفا لديه مستوى تعليمي متوسط بنسبة 47,61% تليها 24 يملكون مستوى ابتدائي بنسبة 28,57% تليها 16 لديهم مستوى ثانوي بنسبة 19,04% تليها 2لديهم مستوى جامعي و 2 دون المستوى بنسبة 2,38% لكل منهما ومن بين الموقوفين في هذه الولاية (تيبازة) 44 موقوف بدون مهنة بنسبة 52,38% تليها 23 عامل يومي بنسبة 27,38% تليها 15 عامل حر بنسبة 17,85% تليها 1موظف و 1طالب بنسبة 1,19% لكل منهما.

تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من حجز 2 محرك و 3قارب صيد و 3بوصلة و 8قارب.

تليها ولاية تيزي وزو ب7قضايا بنسبة 1,08% من اجمالي القضايا لسنة 2020 تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 11 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 0,20% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020. كلهم من جنس ذكر بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في ولاية تيزي وزو. تم من خلالها ايداع 5 الحبس بنسبة 45,45% من اجمالي الموقوفين في ولاية تيزي وزو.

ومن بين الموقوفين في ولاية تيزي وزو 6موقوفين أعمارهم تتراوح بين [18−30]سنة بنسبة 54,54% تليها 5موقوفين أعمارهم تتراوح بين [30−42]سنة بنسبة 45,46%

كما بينت الاحصائيات أن 8 من مجموع الموقوفين في ولاية تيزي وزو لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 72,72% تليها 2لديهم مستوى ابتدائي بنسبة 18,18% تليها 1 لديه مستوى ثانوي بنسبة 9,09%.

من بين الموقوفين في هذه الولاية (تيزي وزو) 7 عامل حر بنسبة 63,63% تليها 4 بدون مهنة بنسبة 36,36%.

تمكنت من خلالها مصالح الدرك الوطني ن حجز 1قارب.

تليها ولاية جيجل بـ3 قضايا بنسبة 0,46% من اجمالي القضايا لسنة 2020 تمكنت خلالها مصالح الدرك من توقيف 20 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 0,36% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 كلهم من جنس ذكر بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في ولاية جيجل لسنة2020.

لم يتم ايداع أي موقوف الحبس.

ومن بين الموقوفين في هذه الولاية (جيجل) نجد 12 موقوف تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 60% تليها 8 تتراوح أعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 40%.

و تبين لنا الاحصائيات المقدمة لنا من طرف الدرك الوطني أن 9موقوفين لديهم مستوى ابتدائي و9لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 45% لكل منهما تليها 2 موقوفين لديهم مستوى ثانوي بنسبة 10%.

ومن بين الموقوفين نجد 18موقوفا بدون مهنة بنسبة 90% تليها 2 عامل حر بنسبة 10%، لا توجد محجوزات.

تليها ولاية بجاية بقضية واحدة ① بنسبة 0,15% من النسبة الاجمالية للقضايا لسنة 2020 تمكنت خلالها مصالح الدرك الوطني من توقيف 6 مؤهلين للهجرة غير الشرعية بنسبة 0,11% من اجمالي الموقوفين لسنة 2020 كلهم من جنس ذكر بنسبة 100% من اجمالي الموقوفين في ولاية بجاية لسنة 2020، لم يتم ايداع أي موقوف الحبس.

ومن بين هؤلاء الموقوفين 3 تتراوح أعمارهم بين [18–30] سنة بنسبة 50% تليها 2تتراوح أعمارهم بين [30–42] سنة بنسبة 33,33% تليها 1 عمره أكبر من 42 سنة بنسبة 16,67%. من خلال الاحصائيات المقدمة لنا نجد 3موقوفين لديهم مستوى تعليم متوسط بنسبة 50% تليها 1لديه مستوى ابتدائي و 1لديه مستوى ثانوي و 1لديه مستوى جامعي بنسبة 16,66% لكل منهم. ومن بين الموقوفين

في ولاية بجاية نجد 3بدون مهنة بنسبة 50% تليها 1موظف و1عامل حر و1طالب بنسبة 16,66% لكل منهم. تمكنت خلالها مصالح الدرك الوطني من حجز 1محرك و 1قارب صيد.

عدد القضايا حسب السنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020

عدد القضايا حسب السنوات							
السنوات / الولايات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الشلف	1	1	16	17	20	46	101
تلمسان	5	2	27	44	20	45	143
مستغانم	7	20	38	34	50	125	274
وهران	18	36	106	134	98	172	564
عين تيموشنت	1	5	34	36	38	104	218

بجاية						1	1
تيزي وزو				2		7	9
الجزائر				1	1	21	23
جيجل						3	3
سكيكدة			3	3	14	30	50
عنابة		3	15	9	13	17	57
بومرداس			4	5	5	26	40
الطارف		4	18	8	19	32	81
تيبازة		5	4	6	6	16	37
المجموع	32	76	265	299	284	645	1601

جدول إحصائي لقضايا الهجرة السرية لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020

❖ **دراسة تحليلية لإجمالي قضايا الهجرة غير الشرعية خلال 06 سنوات (2015-2016-2017-2018-2019-2020) حسب عدد القضايا:**

سجلنا خلال سنوات **2015**-2016-2017-2018-2019-2020 عدد 1601 قضية وقد عرفت سنة 2020 أعلى نسبة من القضايا بـ40.28% من النسبة الإجمالية خلال 06 سنوات أي 645 قضية خلال 2020 تليها سنة 2018 بـ 299 قضية بنسبة 18.67% من إجمالي القضايا تليها سنة

2019 بـ 284 قضية بنسبة 17.73% تليها سنة 2017 بـ265 قضية بنسبة 16.55% تليها سنة 2016 بـ 76 قضية بنسبة 4.74% تليها سنة 2015 بـ 32 قضية بنسبة 1.99%.

- وقد سجلت وهران أعلى نسبة من القضايا خلال 06 سنوات بـ35.28% أي 564 قضية بمجموع 18 قضية خلال 2015 بنسبة 3.19% و36 قضية خلال 2016 [6.38% و106 خلال سنة 2017 بـ18.79% و134 خلال 2018 بـ 23.75% و 98 خلال 2019 بـ 17.37% و 172 خلال 2020 بنسبة 30.49%.
- تليها مستغانم بـ274 قضية بنسبة 17.11% من إجمالي القضايا خلال 06 سنوات بمجموع 07 قضايا سنة 2015 بنسبة 2.85% و 20 قضايا خلال سنة 2016 بنسبة 7.29% و38 قضية سنة 2017 بنسبة 13.86% و34 قضية خلال سنة 2018 بنسبة 12.40% و50 قضية خلال سنة 2019 بنسبة 18.24% و125 خلال سنة 2020 بنسبة 45.62 % .
- تليها ولاية عين تيموشنت بـ 2318 قضية بنسبة 13.61% بمجموع 01 قضية سنة 2015 بنسبة % و0.45 و05 قضايا خلال سنة 2016 بنسبة 2.29% و34 قضية خلال سنة 2017 بنسبة 15.59% و36 قضية خلال سنة 2018 بنسبة 16.51% و38 قضية خلال سنة 2019 بنسبة 17.43 % و104 قضية خلال سنة 2020 بنسبة 47.70% .
- تليها ولاية تلمسان بـ 143 قضية بنسبة 8.93% خلال 06 سنوات بمجموع 05 قضايا سنة 2015 بنسبة 3.49% و02 قضايا سنة 2016 بنسبة 1.39% و27 قضية خلال سنة 2017 بنسبة 18.88% و 214 قضية خلال سنة 2018 بنسبة 30.76% و20 قضية خلال سنة 2019 بنسبة 13.98% و45 قضية خلال سنة 2020 بنسبة 31.44%

- تليها ولاية شلف بـ101 قضية بنسبة 6.30% بمجموع 01 قضية خلال سنة 2015 بنسبة 0.99% و01 قضية خلال 2016 بنسبة 0.99% و16 قضية خلال سنة 2017 بنسبة 15.84; % و 17 قضية خلال سنة 2018 بنسبة 16.83% و20 قضية خلال سنة 2019 بنسبة 19.80% و46 قضية خلال سنة 2020 بنسبة45.54%
- تليها الطارف بـ81 قضية بنسبة 5.05% خلال 06 سنوات بمجموع 4 قضايا خلال سنة 2016 بنسبة 4.93% و18 قضية سنة 2017 بنسبة 22.22 % و8 قضايا سنة 2018بنسبة 9.87% و19 قضية خلال 2019 بنسبة 23.45% و32 قضية خلال سنة 2020 بنسبة 39.50% .
- تليها عنابة بـ 57 قضية بنسبة 4.68% خلال 6 سنوات بمجموع 3 قضايا خلال سنة 2016 بنسبة 5.26% و15 قضية خلال سنة 2017 بنسبة 20% و9 قضايا سنة 2018 بنسبة 15.78% و13 قضية خلال سنة 2019 بنسبة 22.80% و17 قضية خلال سنة 2020 بنسبة 29.82% .
- تليها سكيكدة بـ50 قضية بنسبة 3.12% خلال 06 سنوات (2015-2016-2017-2018-2019-2020) بمجموع 3 قضايا سنة 2017 بنسبة 6% و3 قضايا سنة 2018 بنسبة 06% و14 قضية سنة 2019 بنسبة 28% و30 قضية خلال سنة 2020 بنسبة 60% .
- تليها ولاية بومرداس بـ 40 قضية بنسبة 2.49% خلال6 سنوات بمجموع 4 قضايا سنة 2017 بنسبة 10% و05 قضايا سنة 2018 بنسبة 12.5% و5 قضايا سنة 2019 بنسبة 12.5 % و26 قضية خلال سنة 2020 بنسبة 65%.
- تليها تيبازة بـ37 قضية بنسبة 2.31% بمجموع 5 قضايا سنة 2016 بنسبة 13.51% و4 قضايا سنة 2017 بنسبة 10.81 % و06 قضايا خلال سنة 2018 بنسبة 16.21% و06 قضايا خلال سنة 2016 بنسبة 16.21% و16

قضية خلال سنة 2020 بنسبة 43.24% .

- تليها ولاية الجزائر بـ23 قضية بنسبة 1.43 % بمجموع 1 قضية خلال سنة 2018 بنسبة 4.34% و 01 قضية خلال سنة 2019 بنسبة 4.34% و 21 قضية خلال سنة 2020 بنسبة 91.30% .
- تليها تيزي وزو بـ 09 قضايا خلال 06 سنوات بنسبة 0.56% بمجموع 2 قضايا خلال سنة 2018 بنسبة 22.22% و 7 قضايا خلال سنة 2020 بنسبة 77.77%.
- تليها جيجل بـ 3 قضايا بنسبة 0.18% بمجموع 3 قضايا سنة 2020 بنسبة 100 % من إجمالي القضايا خلال 6 سنوات في ولاية جيجل.
- تليها بجاية بقضية واحدة بمعدل 0.06% بمجموع قضية واحدة سنة 2020 بنسبة 100% من مجموع القضايا خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 في بجاية

عدد الموقوفين حسب الجنس لسنوات :2015-2016-2017-2018-2019-2020

عدد الموقوفين حسب الجنس															
	2015		2016		2017		2018		2019		2020		المجموع		
الجنس / الولايات	إناث	ذكور	أناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	مج إناث	مج ذكور	مج كلي
الشلف	0	15	0	10	3	153	0	93	0	164	3	421	6	856	862
تلمسان	0	20	9	146	1	262	1	249	3	178	13	451	36	1036	1342
مستغانم	0	89	3	165	17	258	6	254	13	397	51	859	90	2022	2112
وهران	2	273	3	510	38	1373	92	1489	64	1023	63	1481	262	6149	6411
عين تيموشنت	0	15	0	67	7	391	8	350	11	315	27	746	53	1884	1937

بجاية														0	6	6
تيزي وزو							5	0						0	11	16	16
الجزائر							2	0						5	212	5	220	215
جيجل														0	20	0	20	20
سكيكدة							38	1	27	1				4	450	6	722	716
عنابة							64	1	167	3	12	0		5	79	19	440	421
بومرداس							21	0	16	0				1	319	1	380	379
الطارف							35	0	164	7	54	0		5	124	17	506	486
تيبازة							37	1	15	0	19	0		1	83	2	199	197
المجموع	2	412	15	983	86	2826	2637	110	2826	86	983	15	412	178	6262	497	15173	14676

❖ **دراسة تحليلية لإجمالي الموقوفين المؤهلين للهجرة غير الشرعية خلال 6 سنوات (2015-2016-2017-2018-2019-2020) حسب الجنس**

- سجلت وهران أعلى نسبة لعدد الموقوفين المؤهلين للهجرة غير الشرعية خلال6 سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 بـ 42.25% أي 6411 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بمجموع 262 من جنس أنثى بنسبة 4.08% و6149 من جنس ذكر بنسبة 95.92% تتوزع على النحو التالي : خلال سنة 2015 سجلنا 2 موقوف من جنس أنثى بنسبة 0.03% من إجمالي سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 ، و273 موقوف من جنس ذكر بنسبة 4.25% وخلال 2016 سجلنا 03 موقوفين من جنس أنثى بنسبة 0.04% و510 موقوف مؤهل من جنس ذكر بنسبة 7.95%، وخلال 2017 سجلنا 38 موقوف من جنس أنثى بنسبة 0.59% و1373 موقوف من جنس ذكر بنسبة 21.41% وخلال 2018 سجلنا 92 موقوف من جنس أنثى بنسبة 1.43% و1489 موقوف من جنس ذكر بنسبة 23.22% وخلال 2019 سجلنا 64 موقوف من جنس أنثى بنسبة 0.99% و1023 من جنس ذكر بنسبة 15.95% وخلال سنة 2020 سجلنا 63 موقوف من جنس أنثى بنسبة 0.98% و1481 من جنس ذكر بنسبة 23.10% .

- تليها ولاية مستغانم بتسجيل 2112 موقوف بنسبية 13.91% من إجمالي الموقوفين لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 بمجموع 90 من جنس أنثى بنسبة 24.26; % و2022 من جنس ذكر بنسبة 95.74% تتوزع على النحو التالي:

سنة 2015 سجلت 89 من جنس ذكر بنسبة 4.21% من إجمالي الموقوفين خلال6 سنوات وخلال 2016 تم تسجيل توقيف3 من جنس أنثى بنسبة 0.14% و165 من جنس ذكر بنسبة 7.81% وخلال سنة 2017 تم توقيف 17 من جنس أنثى بنسبة 0.80% و258 من جنس ذكر

بنسبة 12.21% وخلال سنة 2018 تم توقيف 6 من جنس أنثى بنسبة 0.28% و254 من جنس ذكر بنسبة 12.02% وخلال سنة 2019 تم توقيف 13 من جنس أنثى بنسبة 0.61% و397 من جنس ذكر بنسبة 18.79 % ،خلال سنة 2020 سجلنا 51 من جنس أنثى بنسبة 2.41% و854 من جنس ذكر بنسبة 40.67% .

- تليها ولاية عين تيموشنت بتوقيف 1937 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 12.76% بمجموع 53 من جنس أنثى بنسبة 2.73% و1884 من جنس أنثى بنسبة 97.27% تتوزع على النحو التالي : خلال سنة 2015 تم توقيف 15 من جنس ذكر بنسبة 0.77% بالنسبة لإجمالي سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020. خلال سنة 2016 تم توقيف 67 من جنس ذكر بنسبة 3.45% وخلال سنة 2017 تم توقيف 7 من جنس أنثى بنسبة 0.35% و391 من جنس ذكر بنسبة 20.18% . وخلال سنة 2018 تم توقيف 8 من جنس أنثى بنسبة 0.41% و350 من جنس ذكر بنسبة 18.06% وخلال سنة 2019 تم توقيف 11 من جنس أنثى بنسبة 0.56% و315 من جنس ذكر بنسبة 16.26% وخلال سنة تم توقيف 27 من جنس أنثى بنسبة 1.39% و746 من جنس ذكر بنسبة 38.51% .
- تليها ولاية تلمسان بـ 1342 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 8.84% وبمجموع 36 من جنس أنثى بنسبة 2.68% و1306 من جنس ذكر بنسبة 97.32% تتوزع على النحو التالي : خلال سنة 2016 بـ 20 من جنس ذكر بنسبة 1.59% وخلال سنة 2016 تم توقيف 9 من جنس أنثى بنسبة 0.67% و146 من جنس ذكر بنسبة 10.87% وخلال سنة 2017 تم توقيف 10 من جنس أنثى بنسبة 0.76 % و262 من جنس ذكر بنسبة 19.52% وخلال سنة 2018 1 أنثى بنسبة 0.07% و249 من جنس ذكر بنسبة 18.55% وخلال سنة 2019 تم توقيف 3 من

جنس أنثى بنسبة 0.22% و178 من جنس ذكر بنسبة 13.26% وخلال سنة 2020 تم توقيف 13 من جنس أنثى بنسبة 0.96% و451 من جنس ذكر بنسبة 33.60% .

- تليها ولاية شلف بتسجيل 862 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 5.86 % من إجمالي سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 بمجموع من جنس أنثى بنسبة 0.69% و856 من نسبة 99.31% تتوزع على النحو التالي : خلال سنة 2015 تم توقيف 15 من جنس ذكر بنسبة 1.74% وخلال سنة 2016 تم توقيف 10 من جنس ذكر بنسبة 1.16 % وخلال سنة 2017 تم توقيف 3 من جنس أنثى بنسبة 0.34% و153 من جنس ذكر بنسبة 17.74% وخلال سنة 2018 تم توقيف 93 من جنس ذكر بنسبة 0.78% وخلال سنة 2019 تم توقيف 164 من جنس ذكر بنسبة 19.02% وخلال سنة 2020 تم توقيف 3 من جنس أنثى بنسبة 0.34% و421 من جنس ذكر بنسبة 48.83% .
- تليها ولاية سكيكدة بـ 722 موقوف بنسبة 4.75 % من إجمالي الموقوفين لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 . 6 من جنس أنثى بنسبة 0.83% و716 من جنس ذكر بـ 99.17% ، تتوزع على النحو التالي : سنة 2017 تم توقيف 1 من جنس أنثى بنسبة 0.13% و27 من جنس ذكر بنسبة 3.73% ،خلال سنة 2018 تم توقيف 1 من جنس أنثى 0.13% و38 من جنس ذكر بنسبة 5.26% ، خلال سنة 2019 تم توقيف 201 من جنس ذكر بنسبة 27.83% وخلال سنة 2020 تم توقيف 4 من جنس أنثى بنسبة 0.55% و450 من جنس ذكر بنسبة 62.32 % .
- تليها ولاية الطارف بتسجيل 506 موقوف مؤهل للهجرة الغير شرعية بنسبة 3.33% بمجموع 17 من جنس أنثى خلال 6 سنوات بنسبة 3.35% و489 من جنس ذكر بنسبة 96.65% تتوزع على النحو التالي : 2016 تم توقيف 54 من جنس ذكر بنسبة 10.67% وخلال 2017 تم

توقيف 7 من جنس أنثى بنسبة 1.38 % و164 من جنس ذكر بنسبة 32.45% وخلال سنة 2018 تم توقيف 35 من جنس ذكر بنسبة 6.91% وخلال سنة 2019 تم توقيف 5 من جنس أنثى بنسبة 0.95% و112 من جنس ذكر بنسبة 22.13% وخلال سنة 2020 تم توقيف 5 من جنس أنثى بنسبة 0.98% و124 من جنس ذكر بنسبة 24.50 %.

- تليها ولاية عنابة بتوقيف 440 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 2.89% بمجموع 19 من جنس أنثى بنسبة 4.31 % و421 من جنس ذكر بنسبة 95.69% تتوزع على النحو التالي : خلال سنة 2016 – 12 من جنس ذكر بنسبة 2.72% ، خلال سنة 2017 تم توقيف 3 من جنس أنثى بنسبة 0.68% و167 من جنس ذكر بنسبة 37.95% وخلال سنة 2018 تم توقيف 1 من جنس أنثى بنسبة 0.22% و64 من جنس ذكر بنسبة 14.54% وسنة 2019 تم توقيف 5 من جنس أنثى بنسبة 1.13% و79 من جنس ذكر بنسبة 17.95% .
- تليها ولاية بومرداس بتوقيف 380 مؤهل للهجرة سنة بنسبة 2.50% بمجموع 1 من جنس أنثى بنسبة 0.26% و379 من جنس ذكر بنسبة 99.72% تتوزع على النحو التالي :

خلال سنة 2017 تم توقيف 6 من جنس ذكر بنسبة 4.21 % ، وسنة 2018 تم توقيف 21 من جنس ذكر بنسبة 5.52% ، خلال سنة 2019 تم توقيف 23 من جنس ذكر بنسبة 6.05% ، وخلال سنة 2020 تم توقيف 01 من جنس ذكر بنسبة 0.26% و319 من جنس ذكر بنسبة 83.94% .

- تليها ولاية الجزائر بتسجيل 220 مؤهل للهجرة بنسبة 1.44 % من إجمالي الموقوفين لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 بمجموع 05 من جنس أنثى 2.27% و215 من جنس ذكر بنسبة 97.63% تتوزع على النحو التالي : 2018 تم توقيف 02 من جنس ذكر

بنسبة 0.90% وسنة 2019 تم توقيف 01 من جنس ذكر بنسبة 0.45% وخلال سنة 2020 تم توقيف 05 من جنس أنثى بنسبة 2.27% و212 من جنس ذكر بنسبة 94.36 % .

- تليها ولاية تيبازة تسجيل 199 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 1.31% بمجموع 2 من جنس أنثى بنسبة 01% و197 من جنس ذكر بنسبة 99% تتوزع على النحو التالي : سنة 2016 تم توقيف 19 من جنس ذكر بـ9.54% وسنة 2017 تم توقيف 15 من جنس ذكر بنسبة 7.53% وخلال سنة 2018 تم توقيف 01 من جنس أنثى بنسبة 0.50 % و37 من جنس ذكر بنسبة 18.59% وخلال سنة 2019 تم توقيف 43 من جنس ذكر بنسبة 21.60% وخلال سنة 2020 تم توقيف 01 من جنس أنثى بنسبة 0.50% و83 من جنس ذكر بنسبة 41.70%
- تليها ولاية جيجل بتوقيف 20 مؤهل للهجرة غير الشرعية بنسبة 0.13% من إجمالي السنوات بمجموع 100% من جنس ذكر تتوزع على النحو التالي : سنة 2020 تم تسجيل 20 موقوف من جنس ذكر بنسبة 100% من إجمالي الموقوفين في ولاية جيجل.
- تليها ولاية تيزي وزو بتسجيل 16 موقوف مؤهل للهجرة غير الشرعية من أجمالي الموقوفين بنسبة 0.10% بمجموع 16 من جنس ذكر بنسبة 100% من الموقوفين في ولاية تيزي وزو توزع على النحو التالي : خلال سنة 2018 تم توقيف 5 من جنس ذكر بنسبة 31.25 % و11 موقوف من جنس ذكر بنسبة 68.75% .
- تليها ولاية بجاية بتسجيل 6 موقوفين مؤهلين بنسبة 0.03 من الاجمالي الموقوفين لـ6 سنوات بمجموع 6 من جنس ذكر 100% من إجمالي الموقوفين خلال 6 سنوات تتوزع على النحو التالي : سنة 2020 تم توقيف 6 من جنس ذكر بنسبة 100% .

جدول إحصائي لعدد الموقوفين المودعين الحبس سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020

عدد الموقوفين المؤهلين المودعين الحبس							
السنوات / الولايات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الشلف	6	9	13	5	31	17	81
تلمسان	5	6	1		20	2	34
مستغانم	56	2	1	1	32	32	124
وهران	204	6	19	111	73	32	445
عين تيموشنت	14		18	1	11	3	47
بجاية							
تيزي وزو						5	5
الجزائر					1	3	4
جيجل							
سكيكدة					4		4
عنابة			2	5			7
بومرداس				1		1	2
الطارف				6	3	3	12
تيبازة					1	4	5
المجموع	285	23	54	130	176	102	770

❖ **دراسة تحليلية لإجمالي المودعين الحبس للهجرة غير الشرعية خلال 6 سنوات (2015-2016-2017-2018-2019-2020)**

سجلنا خلال سنوات (2015-2016-2017-2018-2019-2020) 770 مودع الحبس وقد عرفت سنة 2015 أعلى نسبة من المودعين الحبس بـ37.01% من النسب الإجمالية لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 أي 285 مودع الحبس تليها سنة 2019 2019 بـ176 مودع الحبس بنسبة 22.85% تليها سنة 2018 بـ 130 مودع الحبس بنسبة 16.88% تليها سنة 2020 بـ 102 مودع الحبس بنسبة 13.24% تليها سنة 2017 بـ 54 مودع الحبس بنسبة 7.01% تليها سنة 2016 بـ 23 مودع الحبس بنسبة 2.98% .

- وقد سجلت وهران أعلى نسبة من المودعين الحبس خلال 6 سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 بـ 445 مودع الحبس بنسبة 57.79% من النسبة الإجمالية خلال ست سنوات تتوزع على النحو التالي 204 سنة 2015 بنسبة 45.84% من إجمالي المودعين الحبس لولاية وهران تليها 6111 مودع الحبس مودعين الحبس خلال سنة 2018 بنسبة 24.94% من إجمالي المودعين الحبس في وهران تليها 73 مودع الحبس سنة 2019 بنسبة 16.40 تليها 321 مودع الحبس لسنة 2020 بنسبة 7.19% تليها 19 مودع الحبس لسنة 2017 بنسبة 4.26% تليها 6 مودع الحبس لسنة 2016 بنسبة 1.34% .

- تليها ولاية مستغانم بـ 124 مودع الحبس بنسبة 16.10 % خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 تتوزع على النحو التالي : 56 مودع الحبس خلال سنة 2015 بنسبة 45.16% من إجمالي المودعين الحبس في ولاية مستغانم تليها 32 مودعين الحبس سنة 2019 بنسبة 25.08% تليها 32 مودع الحبس لسنة 2020 بنسبة 25.08% تليها 2 مودع الحبس لسنة

2018 بنسبة 1.61 " تليها 01 مودع الحبس لسنة 2017 بنسبة 0.80% تليها 01 مودع الحبس لسنة 2018 بنسبة 0.80 % .

- تليها ولاية الشلف بـ81 مودع الحبس بنسبة 10.51% من إجمالي المودعين الحبس لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 ، تتوزع على النحو التالي: 31 مودعين الخبس لسنة 2019 بنسبة 38.27% يليها 97 مودعين الحبس لسنة 2020 بنسبة 20.98% تليها 13 مودع الحبس لسنة 2017 بنسبة 16.04 % تليها 09 مودعين الحبس لسنة 2016 بنسبة 11.11% تليها 06 مودعين الحبس لسنة 2018 بنسبة 6.17%.
- تليها ولاية عين تيموشنت بـ 47 مودع الحبس بنسبة 6.10% من إجمالي المودعين الحبس لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 تتوزع على النحو التالي : 18 مودع الحبس لسنة 2018 بنسبة 38.29% تليها 14 مودع الحبس لسنة 2015 بنسبة 29.78% تليها 11 مودعين الحبس سنة 2019 بنسبة 23.40% تليها 3 مودع الحبس سنة 2020 بنسبة 6.23% تليها 01 مودع الحبس لسنة 2018 بنسبة 2.12% من إجمالي المودعين الحبس في ولاية عين تيموشنت
- تليها ولاية تلمسان بـ 34 مودع الحبس بنسبة 4.41% من إجمالي المودعين الحبس خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 تتوزع على النحو التالي : 20 مودع الحبس سنة 2019 بنسبة 58.82% تليها 06 مودعين الحبس لسنة 2016 بنسبة 17.64% تليها 05 مودعين الحبس سنة 2019 2015 بنسبة 14.70% تليها 02 مودعين الحبس لسنة 2020 بنسبة 5.88% تليها 01 مودع الحبس لسنة 2017 بنسبة 2.94% من إجمالي المودعين الحبس في ولاية تلمسان لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020.
- تليها ولاية الطارف بـ 12 مودع الحبس بنسبة 1.55% من إجمالي المودعين الحبس خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 تتوزع على النحو التالي 06 مودعين الحبس خلال

سنة 2018 بنسبة 50% تليها 03 مودعين الحبس سنة 2019 بنسبة 25% تليها 03 مودعين الحبس لسنة 2020 بنسبة 25% من إجمالي المودعين الحبس لولاية الطارف سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020.

- تليها ولاية عنابة بـ 07 مودعين الحبس بنسبة 0.90% خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 تتوزع على النحو التالي 05 مودعين الحبس خلال سنة 2018 بنسبة 71.42% تليها 02 مودعين الحبس خلال سنة 2017 بنسبة 28.57% من إجمالي المودعين الحبس في ولاية عنابة خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020

- تليها ولاية تيزي وزو بـ 05 مودعين الحبس بنسبة 0.64% من إجمالي المودعين الحبس خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 وتتوزع على النحو التالي 05 مودعين الحبس خلال سنة 2020 بنسبة 100% من إجمالي المودعين الحبس في ولاية تيزي وزو خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020.

- تليها ولاية تيبازة بـ 05 مودعين الحبس بنسبة 0.64% من إجمالي المودعين الحبس خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 تتوزع على النحو التالي 01 مودع الحبس خلال سنة 2019 بنسبة 20% تليها 04 مودعين الحبس خلال سنة 2020 بنسبة 80% من إجمالي المودعين الحبس خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 .

- تليها ولاية سكيكدة بـ 04 مودعين الحبس بنسبة 0.51 % من إجمالي المودعين الحبس خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 توزع على النحو التالي 04 مودعين الحبس خلال سنة 2019 بنسبة 100% من إجمالي المودعين الحبس في سكيكدة خلال سنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020 .

– تليها ولاية بومرداس بـ02 مودعين الحبس بنسبة 0.25% من إجمالي المودعين الحبس لسنوات 2015–2016–2017–2018–2019–2020 تتوزع على النحو التالي : 01 مودع الحبس خلال سنة 2018 بنسبة 50% تليسها 01 مودع الحبس خلال سنة 2020 بنسبة 20% من إجمالي المودعين في ولاية بومرداس خلال سنوات 2015–216–2017–2018–2019–2020 .

عدد الموقوفين حسب السن																														
السنوات الولايات	2105			2016			2017			2018			2019			2020			المجموع		
الشلف	5	10			10			7	11 6	3 0	5	78	9	1	7 7	11 1	4 2	4	2 6	280	10 8	10	50	605	98 9	1 8	86 2
تلمسان	2	16	2	4 5	11 4	2 3	3	1 3	17 1	6 9	1 9	7	16 1	7 4	8	7	11 3	5 6	5	5	329	11 9	11	49	904	34 3	4 6	13 42
مستغانم	1 0	61	17	3 0	11 4	2 3	1	2 6	20 2	4 4	3	19 2	2 1	3	4 4	28 6	3 5	8 3	6	5 7	576	24 4	33	17 9	143 1	45 5	4 7	21 12

وهران	30	218	25	2	36	430	46	1	83	109	216	15	142	1101	311	27	83	683	283	38	70	982	444	48	444	4511	1325	131	6411
عين تيموشنت	1	11	3		7	55	3	2	25	293	77	3	22	247	87	2	16	207	95	8	50	499	198	26	121	1312	463	41	1937
بجاية																						3	2	1		3	2	1	6
تيزي وزو														2	3							6	5			8	8		16
الجزائر														2			1				9	145	58	5	10	147	58	5	220
جيجل																						12	8			12	8		20
سكيكدة										22	5	1	1	24	13	1	5	147	43	6	10	313	121	10	16	506	182	18	722

عنابة	9	2	1	5	13 8	2 6	1	7	48	1 0		6	66	3 0	7	4 5	56	22	2	22	317	90	1 1	44 0
بومرداس					12	2			18	3			18	5			219	76	10	17	267	86	1 0	38 0
الطارف	44	4	1	1	12 1	3 5	5		20	1 4	1	3	83	2 6	5	1	92	31	5	19	360	11 0	1 7	50 6
تيبازة	14	3	2		14	1		1	28	1 0		1	29	1 1	2	3	59	18	4	4	144	42	9	19 9
المجموع	79 0	10 4	1 1	1 7 1	21 86	5 0 4	5 1	2 0 5	19 21	5 7 8	4 3	1 6 3	17 44	6 7 4	8 1	2 5 0	357 1	14 54	165	93 1	105 27	33 61	3 5 4	15 17 3

دراسة تحليلية لإجمالي الموقوفين حسب السن لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

سجلنا خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 .

15173 موقوف تتراوح أعمارهم من أقل من 18 سنة إلى أكبر من 42 سنة

. أقل من 18 سنة :

سجلنا خلال 6 سنوات 931 موقوف تتراوح أعمارهم أقل من 18 سنة بمجموع 48 موقوف سنة 2015 بنسبة 5,15% يليها 83 موقوف سنة 2016 بنسبة 8,91% يليها 171 موقوف خلال سنة 2017 بنسبة 18,36% يليها 205 موقوف خلال سنة 2018 بنسبة 22,01% يليها 163 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 17,50 % يليها 250 خلال سنة 2020 بنسبة 26,85%

. يليها من 18. 30 سنة:

سجلنا خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

10527 موقوف تتراوح أعمارهم من 18. 30 بمجموع 316 موقوف خلال سنة 2015 تتروح أعمارهم من 30.18 بنسبة 3% يليها 790 موقوف خلال سنة 2016 بنسبة 7,50% يليها 2186 موقوف خلال سنة 2017 بنسبة 20,76% يليها 1921 موقوف خلال سنة 2018 بنسبة 18,24% يليها 1744 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 16,56% يليها 3571 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 33,92% .

. يليها من 30. 42 سنة:

سجلنا خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

3361 موقوف تتراوح أعمارهم بين 42.30 بمجموع :47 موقوف خلال سنة 2015 بنسبة 1,39% يليها 104 خلال سنة 2016 بنسبة 3,09% يليها 504 موقوف خلال سنة 2017 بنسبة 4,99% يليها 578 موقوف خلال سنة 2018 بنسبة 17,19% يليها 674 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 18,41% يليها 1454 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 39,71% .

. يليها أكبر من 42 سنة:

سجلنا خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

354 ،موقوف أعمارهم تفوق 42 سنة بمجموع : 3 موقوفين تتراوح أعمارهم أكبر من 42 سنة خلال سنة 2015 بنسبة 0,84% يليها 11 موقوف خلال سنة 2016 بنسبة 3,10% يليها 51 موقوف خلال سنة 2017 بنسبة 14,40% يليها 43 موقوف خلال سنة 2018 بنسبة 12,14% يليها 81 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 22,88% يليها 165 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 46,61%.

عدد الموقوفين حسب الوظيفة

	2015						2016						2017						2018						2019					
الشلف			15						10				1	9	126	2	18	3	18	59	2	11		51	88	1	24
تلمسان	13	5	2					36	94	4	21	11	50	167	9	35	2	68	141	1	38	2	56	95		28
مستغانم	1	5	63	1	19	1		21	103	11	32	32	30	76	92	135	5	23	145	1	286		109	228	5	58
وهران	31	25	182	6	31	8	53	370	3	79	16	80	1146	13	156	26	186	1128	27	214	8	249	614	9	907
عين تيموشنت		2	11		2	2	10	45	3	7	10	73	240	9	66	2	63	231	7	55		95	184	1	46
بجاية																														

					3			2																		تيزي وزو
1							2																			الجزائر
																										جيجل
8		142	40	1	15		19	5		1		14		13												سكيكدة
0	2	77	14	1	5	3	48	8	1	42	2	106	15	5	3		9									عنابة
6		8	9		3	2	9	7		3	1	8	2	2												بومرداس
4	1	76	26		5	1	19	8	2	21	6	101	26	17	6	2	39	5	2							الطارف
6		23	13	1	11	3	13	10	1	6		6	1	2	1		8		10							تيبازة
9	19	1534	209	13	446	47	814	398	42	483	44	1990	286	109	149	23	678	125	23	52	7	273	37	45	المجموع

دراسة تحليلية لإجمالي الموقوفين حسب الوظيفة خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

سجلنا خلال سنوات2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 :

15173 موقوف يتوزعون على النحو التالي حسب الوظيفة : موظف، عامل حر، بدون مهنة، طالب، عامل يومي:

1/ موظف:

سجلنا خلال 6 سنوات 271 موقوف موظف يتوزعون على النحو التالي

45 موقوف موظف خلال سنة 2015 بنسبة 16,60% يليها 23 موقوف موظف خلال سنة 2016 بنسبة 8,48% يليها 109 موقوف موظف خلال سنة 2017 بنسبة 40,22% يليها 42 موقوف موظف خلال سنة 2018 بنسبة 15,49% يليها 13 موقوف موظف خلال سنة 2019 بنسبة 4,79% يليها 49 موقوف موظف خلال سنة 2020 بنسبة 14,39%

2/ عامل حر:

سجلنا خلال 6 سنوات 2547 موقوف عامل حر بمجموع 37 موقوف خلال سنة 2015 بنسبة 1,45% يليها 125 موقوف خلال سنة 2016 بنسبة 4,90% يليها 286 موقوف سنة 2017 بنسبة 11,22% يليها 398 موقوف خلال سنة 2018 بنسبة 15,62% يليها 209موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 8,20% يليها 1034 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 40,59%

3/ بدون مهنة:

سجلنا خلال 6 سنوات 9453 موقوف بدون مهنة بمجموع 273 خلال سنة 2015 بنسبة 2,88% يليها 678 موقوف خلال سنة 2016 بنسبة 7,17% يليها 1990 موقوف خلال سنة 2017 بنسبة 21,05% يليها 1814 موقوف خلال سنة 2018 بنسبة 19,18% يليها 1534 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 16,22% يليها 3163 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 33,46%

4/ طالب:

سجلنا خلال 6 سنوات 237 موقوف طالب بمجموع 7 موقوفين خلال سنة 2015 بنسبة 2,95% يليها 23 خلال سنة 2016 بنسبة 9,70% يليها 44 موقوف خلال سنة 2017 بنسبة 18,5% يليها 47 موقوف خلال سنة 2018 بنسبة 19,37% يليها 19 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 8,01 %يليها 97 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 40,29% .

5/ عامل يومي :

سجلنا خلال 6 سنوات 2665 موقوف عامل يومي بمجموع : 52 موقوف خلال سنة 2015 بنسبة 1,95 % يليها 149 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 5,59% يليها 83 موقوف خلال سنة 2017 بنسبة 18,12% يليها 446 خلال سنة 2018 بنسبة 16,73 % يليها 199 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 7,46% يليها 1107 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 41,53% .

عدد الموقوفين حسب المستوى التعليمي لسنة 2015-2016-2017-2018-2019-2020

	2015						2016						2017						2018						2019			
	د.م	إ	م	ث	ج		د.م	إ	م	ث	ج		د.م	إ	م	ث	ج		د.م	إ	م	ث	ج		د.م	إ	م	ث
الشلف	15								8	2			4	123	9	3	17		1	41	39	11	1		7	36	39	4
تلمسان	15	3	2				55	35	46	13	6		90	99	47	9	27		6	68	137	29	10		16	59	36	
مستغانم	15	14	48	10	2		9	20	113	24	2		14	183	29	3	46		4	145	83	22	6		18	105	63	9
وهران	76	34	140	23	2		6	58	395	47	7		57	1152	107	13	82		40	740	603	166	32		48	343	208	8
عين تيموشنت	1	3	11				2	21	36	7	1		14	278	56	4	46		3	160	133	54	8		20	97	70	5
بجاية																												

تيزي وزو																								
الجزائر																								
جيجل																								
سكيكدة																								
عنابة																								
بومرداس																								
الطارف																								
تيبازة																								
المجموع	122	54	201	33	4	85	140	644	109	20	301	2032	275	47	257	58	1205	1101	316	67	153	779	528	34

دراسة تحليلية لإجمالي الموقوفين حسب المستوى التعليمي لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

سجلنا خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 .

15173 موقوف يملكون مستوى تعليمي : دون المستوى، ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي.

1/ دون مستوى:

سجلنا خلال ستة سنوات 937 موقوف دون المستوى بمجموع 122 موقوف سنة 2015 بنسبة 13,02% يليها 85 موقوف خلال سنة 2016 بنسبة 9,07% يليها 301 موقوف خلال سنة 2017 بنسبة 32,12% يليها 153 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 16,32 % يليها 218 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 23,26% .

2/ مستوى ابتدائي :

سجلنا خلال ستة سنوات 5443 موقوف يملكون مستوى ابتدائي بمجموع 54 موقوف لسنة 2015 بنسبة 0,99% يليها 140 موقوف لسنة 2016 بنسبة 2,57% يليها 2032 موقوف خلال سنة 2017 بنسبة 37, 33% يليها 1205 موقوف خلال سنة 2018 بنسبة 22,13% يليها 779 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 14,35% يليها 1233 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 22,65%.

3/ مستوى متوسط:

سجلنا خلال ستة سنوات 5376 موقوف يملكون مستوى متوسط بمجموع 201 موقوف خلال سنة 2015 بنسبة 3, 73% يليها 644 موقوف خلال سنة 2016 بنسبة 11,97% يليها 528 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 9,82% يليها 2627 موقوف خلال 2020 بنسبة 48,86%.

4/ مستوى ثانوي:

سجلنا خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، .2020

1571 موقوف يملكون مستوى تعليمي ثانوي بمجموع : 33 موقوف خلال سنة 2015 بنسبة 2,10% يليها 109 موقوف خلال سنة 2016 بنسبة 6,93% يليها 47 موقوف خلال سنة 2017 بنسبة 2,99% يليها 316 موقوف خلال سنة 2018 بنسبة 20,11% يليها 34 موقوف خلال سنة 2019 بنسبة 2,16% يليها 1032 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 65,69%

5/ مستوى تعليمي جامعي:

سجلنا خلال ستة سنوات 1843 موقوف يملكون مستوى تعليم جامعي بمجموع 4 خلال سنة 2015 بنسبة 0,21% يليها 20موقوف خلال سنة 2016 بنسبة 1,08% لتليها 257 خلال سنة 2017 بنسبة 13,94% يليها 67 موقوف خلال سنة 2018 بنسبة 3,63% يليها 1165 خلال سنة 2019 بنسبة 63,21% يليها 330 موقوف خلال سنة 2020 بنسبة 17,90%.

القراءة السوسيولوجية للمهاجرين غير الشرعيين خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

– يظهر لنا من خلال المعطيات المقدمة من طرف الدرك الوطني لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 أن من بين الأسباب الرئيسية التي أدت للمهاجرين المؤهلين للهجرة السرية إتخاذ قرار الهجرة و بداية تنفيذ إجراءاتها هو المعيشة غير المستقرة و انعدام الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع الجزائري في حين يجدون العكس (حسب رأيهم) في المجتمعات الغربية خاصة بما يتعلق بالتكافؤ بين الدرك الوطني و الاتفاق في الضروريات و حتى الكماليات و غياب سبل الادماج الاجتماعي و الاقتصادي من بطاقة و تهميش و محسوسية حيث كانت كلها حافز للمجازفة و من بين الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الهجرة السرية هو ارتفاع نسبة تعاطي المهلوسات لدى فئة الشباب مثل الصاروخ (bringenben) الحمراء.

و هناك من فشلوا اجتماعيا بسبب المشاكل الاجتماعية التي تعانيها الاسرة الجزائرية وخاصة على الشريط الساحلي من تفكك اجتماعي و ارتفاع نسب الطلاق كما أن هناك فئة من الشباب من تعرضوا للاغتصاب صغارا و هناك من دخلو السجن (الوهم الاجتماعي) بالإضافة الى الفقر المدقع الذي تعيشه بعض الأسر .

احتكاك المجرمين ، و تهريب البشر .

تدهور قيمة العلاقات القريبية و الاجتماعية و نجردها من المعنى الأخلاقي و الديني و تحولها إلى علاقات مبنية على أساس المصلحة المادية في جميع التعاملات بين الأفراد، حيث أن التجارب السابقة للأقارب و المعارف التي كللت بالنجاح ساهمت في ترسيخ و تجسيد فكرة الهجرة السرية من أجل تحقيق الأهداف المادية في وقت وجيز .

–الشعور لدى البعض و خاصة فئة الشباب باليأس و عدم وجود الحرية الكاملة مما يجعلهم في أغلب الأحيان في صراع تقسي و إحباط دائم بين القيم المجتمعية السائدة في بلدانهم و بين ما يطمحون إليه من حرية و انفتاح ، لكن سنة 2019 عرفت تقليص عدد المهاجرين غير الشرعيين بسبب حراك 22 فيفري 2019 الذي ساهم بشكل كبير في تقليص الهجرة .

حيث أن تراجع الحرقة مرتبط بالحالة النفسية للجزائريين عموما و الشباب خاصة ، و حالة ترقبهم لما آلت و ستؤول إليه الأوضاع في البلاد، حيث أن الشباب انتابه إحساس ، و في ظل الحراك الشعبي بنوع من التغيير الإيجابي ما أدى نسبيا إلى تراجع الهجرة السرية ، و أن شعور الشباب بالأمل و بأفق جديد و تصور جديد و أوضاع جيدة لجزائر جديدة ، يساهم في عدم دفعهم نحو الهجرة إلى أوروبا بطرق غير قانونية .

– بينما سنة 2020 ارتفعت نسبة الهجرة غير الشرعية لأن تباطؤ الحل السياسي للأزمة في الجزائر دفع الشباب إلى الحرقة مجددا، فأبرز ظروف الحرقة موجودة و لم يلغيها الحراك الشعبي، مثل البطالة و غياب معالم حقيقة يسير على أثرها الشباب، فإن الحراك لم يقضي على البطالة و أزمة السكن و غلاء المعيشة بل حرك أسباب وجودها، مما دفع بالشباب إلى الهجرة غير الشرعية مجددا.

نتائج الدراسة:

– ظاهرة الهجرة غير شرعية هي ظاهرة عالمية متأصلة مع الوجود الإنساني ومن أجل مكافحتها يجب تكافل كل الجهود الدولية الفاعلية.

– تتظاهر مجموعة من العوامل الدافعة لانتشار وارتفاع معدلات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لكن في الجزائر توجد هناك عوامل ذات تأثير عميق وكبير، هذا ما بينته الاحصائيات حيث تتمثل في العامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

– تدهور الوضع الاقتصادي و تدني المستويات المعيشية أظهر مجموعة من ردود الفعل القيمة، لاسيما في فئة الشباب، حيث أصبح لهم الوحيد كسب المال الوفير و السريع مهما كانت الطريقة و الوسيلة و لو في ذلك هلاكه .

– حيث أصبحت تشكل التجارب السابقة الناجحة مثلا أعلى يجب الاقتداء به ، لأن حق كل المكاسب المادية في وقت وجيز حيث لا يمكن تحقيقها في المجتمع الجزائري .

– يختار الحراقة المناطق التي تتناسب مع مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي .

الخاتمة

ومما لا شك فيه أن قضية الهجرة أصبحت من أهم القضايا على الساحة العالمية، وتبحث جميع الدول عن طرق للتخلص من قضية الهجرة السرية لأنها تذهب بأرواح الكثير من الشباب الذين يرغبون في الهجرة ليقعوا فريسة لبعض عديمي الضمير الذين تأخذونهم في مراكب صغيرة ويقومون بإلقائهم في وسط البحر وفي أغلب الأحول تغرق هذه المراكب.

كما أن الدول المهاجر إليها تعاني من الهجرة السرية تسبب تلك العناصر الإجرامية إليها بين المهاجرين مع إمكانية تهريب الأسلحة و غيرها من الممنوعات، بالإضافة إلى الأمراض و الأوبئة التي قد يحملها هؤلاء المهاجرين معهم، و لذا فإن هذه الدول تعاني من هذا الامر حتى و إن كانت الهجرة تعود بالنفع على بعض الأشخاص المهاجرين، فإنها تعرض الأوطان التي هاجروا منها إلى الخطر كذلك، و هو قلة الأيدي العاملة و هروبها و أيضا خروج أصحاب العقول و العلماء و عدم الاستفادة بجهودهم العلمية .

قائمة

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- **القواميس:**

1. ابراهيم قلابي، **قاموس المهدي عربي–عربي**، دار الهدى، الجزائر، (د.س.ن).
2. منير البعلبكي(2000) **قاموس المورد الانجليزي عربي**، دار العلم للملايين، (د.ب.ت).

الكتب والمذكرات:

3. أحمد الخشاب(1959) **دراسات ديموغرافية في سكان العالم العربي**، القاهرة.
4. بولفير ليون(1982) **الهجرة اللدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، ترجمة فوزي سحلومة، عمان.
5. توفيق الجرجور(1980) **الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري**، دمشق.
6. سناء الروسي، **المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو اوروبا**.
7. صلاح الدين الدتور نامق(1962) **انفجارات السكانيا في العالم**، القاهرة.
8. عبد القادر رزيق المخادي(2012) **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
9. عبد القادر الفقيرة(1996) **الهجرة من الريف إلى المدن**، بيروت، دار النهضة العربية.
10. عبد الله عبد الغائي غانم(1990) **المهاجر المصري**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
11. على طلبة محمد ابراهيم، **دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري**، دراسة ميدانية على عينة من الشباب المهاجر، مجرد، مصر، دت.
12. فاضي مخلوف(2010) **ظاهرة الهجرة السرية لدى الشباب**، دراسة ميدانية لميناء الجزائر رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

13. محمد اعبيد الزنتاني إبراهيم(2008) **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

14. محمد فتحي عيد(2010) **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

15. نور باقادر العمودي(1994) **الهجرة الريفية الحضرية**، دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة، دار المنتخب العربي، بيروت.

16. هشام صاغور(2000) **السياسة الخارجة للاتحاد الاوروبي اتجاه حول جنوب المتوسط**، مكتبة الوفد، الاسكندرية.

17. المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الجرائم للدرك الوطني بالتعاون مع جامعة يحي فارس، المدية.

- **المجلات والمواقع الالكترونية:**

1. أحمد أبوزايد(1986) **الهجرة العودة**، مجلة عالم الفكر، المجلة السابع عشر، سبتمبر.
2. أحمد عبد الله المصراتي(2014) **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي**، دراسة إجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قندودة بمدينة بنغازي المجلة العربية الدراسات الأمنية والتدريب المجلة (3) العدد (59)، الرياض.
3. سناء لعروسي(2019) **المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو اوروبا**"، تاريخ الاطلاع: 25 / 4/ 2019.
4. علي الحراكي " **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلجان المغرب العربي أسبابها ونتائجها**، بعض الحلول للتعامل معها، مجلة الدراسة العدد 28، عن:

www.dc3004shored.com.m.K.Gom/ prenwintin

5. فتيحة كركوش(2010) **الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد الرابع، جوان2010.

6. يوسف الصباح، **السياسات الاحصائية (أسطورة ظاهرة الهجرة الدولية)**، مجلة عالم الفكر، م.7. ع.

- **المراجع الأجنبية:**

1. André bettrovione, Lo mobilité géographique d'une population, paris, 1966.